



دراسات

تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون

خالد بن راشد الخاطر | أغسطس 2015

تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون

سلسلة: دراسات

خالد بن راشد الخاطر | أغسطس 2015

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2015

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص.ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

www.dohainstitute.org

ملخص تنفيذي

تتناول هذه الدراسة أسباب انهيار أسعار النفط ومستقبل الأسعار في ظلّ التطورات الجارية، وانعكاسات ذلك على اقتصادات دول مجلس التعاون من خلال ثلاث قنوات ممكنة، هي: قناة الدخل والإنفاق التقليدية، وقناة السياسات الاقتصادية المعبر عنها بتفارق الدورات الاقتصادية بين دول المجلس والولايات المتحدة في ظلّ نظام الربط الجامد لعملات دول المجلس بالدولار الأميركي وما يترتب على ذلك من انعكاسات محتملة بالنسبة إلى اقتصادات دول المجلس، وقناة سعر الصرف، مع تقييم لمدى استفادة دول المجلس من تجارب انخفاضات سابقة في أسعار النفط في تنويع الاقتصادات والحدّ من الانكشاف عن تقلبات الأسعار، وتقديم رؤية لعملية تنويع ناجحة ترتكز على خمسة محاور رئيسة.

ملاحظة: تستند هذه الدراسة إلى عدد من المحاضرات العمومية التي ألقاها الباحث خلال عامي 2013-2015 في جامعة جورج تاون - قطر، وفي مؤتمر منتدى الدوحة للديمقراطية وإثراء المستقبل الاقتصادي للشرق الأوسط عام 2013، وجامعة كمبردج البريطانية عام 2014، وجامعة إسطنبول عام 2014، وفي كلية الدراسات الإسلامية بجامعة حمد بن خليفة (مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع) عام 2015، وفي منتدى رؤساء البعثات الدبلوماسية والفصلية لدولة قطر في الخارج عام 2015، كما قدمت نسخة عن هذه الورقة في المؤتمر السنوي الثالث لمراكز الأبحاث العربية الذي عقده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة، في ديسمبر 2014، بعنوان "مجلس التعاون لدول الخليج العربية: السياسة في ظل التغييرات الإقليمية والدولية".

2	مقدمة
3	انخفاض أسعار النفط: أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي واقتصادات دول مجلس التعاون
3	1. أسباب انخفاض أسعار النفط
4	أ. عوامل العرض والطلب
5	ب. قناة التوقعات المستقبلية
6	2. انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد العالمي
8	أ. الدول الموردة: أنموذج الولايات المتحدة
8	ب. الدول المصدرة
9	ج. ردّات فعل السياسات
10	د. مستقبل أسعار النفط
11	تأثير انخفاض أسعار النفط في اقتصادات دول مجلس التعاون
12	1. قناة الدخل والإنفاق
13	2. قناة تفارق الدورات الاقتصادية
19	3. قناة سعر الصرف
21	أ. فقدان الصداقية في السياسة النقدية الأميركية في عقر دارها
22	ب. فقدان الصداقية في السياسة النقدية المستوردة
23	ج. عدم استقرار مداخل النفط
24	ملاحم المشهد السياسي بعد انتخابات 23 تشرين الأول / أكتوبر 2011
24	مدى استفادة دول مجلس التعاون من تجارب الانهيارات في أسعار النفط وشروط نجاح التنويع
24	1. هل استفادت دول المجلس من تجارب الانهيارات السابقة في الأسعار؟
25	2. نموذج النمو في دول مجلس التعاون
27	3. هل يُضادّ التنويع طبيعة الدولة الريعية؟
29	4. شروط عملية تنويع ناجحة
29	د. إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي (سياسات جانب الطلب)
32	هـ. تنويع القاعدة الإنتاجية
54	خاتمة

مقدمة*

انخفضت أسعار النفط أكثر من النصف منذ أواسط عام 2014 حتى بداية عام 2015. فقد انخفض سعر البرميل الواحد من مزيج برنت من 115 دولارًا في حزيران/ يونيو 2014 إلى أقلّ من 50 دولارًا في كانون الثاني/ يناير عام 2015، وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيارها عام 2008 المؤقت بسبب الأزمة المالية العالمية (وصل سعر البرميل الواحد من النفط إلى 37 دولارًا في كانون الأول/ ديسمبر 2008). فما هي أسباب الانهيار في أسعار النفط، وانعكاساته على الاقتصاد العالمي بوجه عام واقتصادات دول مجلس التعاون على نحو خاص؟ وما هو مستقبل الأسعار في ظلّ هذه التطورات؟ وهل استفادت دول مجلس التعاون من تجارب الانخفاضات سابقًا في أسعار النفط، من جهة تنويع الاقتصادات والحد من الانكشاف عن تقلبات أسعار النفط؟ وما هي شروط التنويع؟

نحاول في هذه الدراسة تقديم إجابات عن هذه التساؤلات الرئيسة. وفي القسم الموالي منها، نقدّم للقارئ العربي مادةً عاجلةً مختصرةً متعلّقةً بأسباب انخفاض أسعار النفط، وفي إيجاز الانعكاسات المحتملة لذلك بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي، والتوقعات الخاصة بمستقبل الأسعار في ظلّ التطورات الراهنة التي تشهدها سوق النفط العالمية. وترتكز هذه الدراسة على خمسة محاور رئيسة، هي:

- إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي في دول المجلس لتعزيز الاستقرار الاقتصادي في المديين القريب والمتوسط، ودعم التنافسية وتنويع الاقتصادات في المدى البعيد.

* إن الآراء المطروحة في هذه الدراسة تُعبّر عن رأي صاحبها، ولا تعبّر بأيّ حالٍ من الأحوال عن رأي مصرف قطر المركزي أو أيّ جهة أخرى ذات علاقة بالمؤلف.

- تنمية رأس المال البشري ومراكمته ليصل إلى الحد الأدنى المطلوب (الكتلة الحرجة) لانطلاق عملية تنويع ناجحة تضع الاقتصادات في مسار التنمية الذاتي المرتفع.
- إصلاح القطاع العام لرفع كفاءته وإنتاجيته، لحفز تنمية رأس المال البشري وبناء القدرات الوطنية فيه
- إصلاح القطاع الخاص والحدّ من تركّز الأسواق والثروة فيه، لخلق قطاع خاص تنافسي متنوع، بعيد من تدوير الرّيع، ومن الارتباط بالنّخب السياسية؛ ليساهم في تنويع الصادرات والاقتصادات، وفي التطور التكنولوجي والتحول الصناعي، وفي خلق فرص عمل للمواطنين كما تعدّ بذلك إستراتيجيات التنمية في دول المجلس.
- بناء قاعدة صناعية بعيدة من القطاع النفطي والصناعات المصاحبة له، على مبدأ التصنيع من أجل التنويع، لخلق قطاع صناعات موجهة إلى التصدير وحافزة على النمو في المدى البعيد.

انخفاض أسعار النفط: أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي واقتصادات دول مجلس التعاون

1. أسباب انخفاض أسعار النفط

انخفضت أسعار النفط أكثر من النصف منذ أواسط عام 2014 حتى بداية عام 2015، وانخفضت أسعار المعادن الأخرى أيضاً، ولكن بأقلّ حدة، وهي عادةً ما تتفاعل مع النشاط الاقتصادي العالمي، وفي هذا الأمر دلالة على أنّ عوامل خاصة بسوق النفط هي التي أدّت إلى انخفاضه على نحوٍ حادٍّ¹. ولقد تضافرت عدّة عوامل أدّت إلى الانخفاض الحالي الذي نشهده في أسعار النفط؛ وهي متعلقة بالعرض، والطلب، وبموامل توقعات مستقبلية ونفسية، وجيوسياسية أيضاً.

¹ Rabah Arezki & Olivier Blanchard, “How the oil and gas boom is changing America”, Vox, 2/ 10/ 2014, at:

<https://www.vox.com/2014/10/2/6892781/how-the-oil-and-gas-boom-is-changing-america>

أ. عوامل العرض والطلب

باختصار شديد، بعد نحو عقد ونصف العقد من الزمن من انهيار الأسعار منذ أواسط الثمانينيات من القرن العشرين، بدأت الأسعار في الارتفاع منذ عام 2002؛ بسبب صعود الصين والهند وغيرها من دول شرق آسيا (الرسم البياني 1)، وبقيت مرتفعةً خلال معظم العقد الماضي (أكثر من 100 دولار بالنسبة إلى البرميل الواحد منذ عام 2010)؛ وذلك لسببين أساسيين، هما ارتفاع الطلب في دول مثل الصين، ونقص الإمدادات من دول كانت مضطربةً سياسياً في الشرق الأوسط، كالعراق، وليبيا. ونظرًا إلى تأخر استجابة العرض للطلب حينئذ، أدّى ذلك إلى ارتفاع الأسعار. ولكن في الوقت نفسه كانت ثمة متغيرات تجري بسرعة تحت السطح. فارتفاع الأسعار خلال العقد الماضي أدّى إلى حفز الاستثمارات لاستخراج النفط من مكامن كان يصعب استخراجها منها من قبل بسبب ارتفاع التكلفة. ونعني بذلك تحديدًا النفط الصخري في الولايات المتحدة والنفط الرملي في كندا².

في الوقت نفسه بدء الطلب العالمي للنفط يتراجع بسبب الركود الاقتصادي في منطقة اليورو، والتباطؤ في الصين وآسيا، والتحسّن في تطبيق معايير الكفاءة في استهلاك الوقود في دولة متقدمة مثل الولايات المتحدة، إضافةً إلى معاودة الإنتاج والإمدادات من كلّ من العراق وليبيا.

وفي أواسط عام 2014، بدأت زيادة العرض تظهر في الأسواق، وأخذ العرض العالمي يتزايد على نحو أكبر من الطلب (الرسم البياني 2)³. وفي أيلول/سبتمبر بدأت الأسعار في الانزلاق، وكانت الأسواق تتوقع أن تخفض أوبك (وهي تنتج 40% من الإنتاج العالمي) إنتاجها لتعادل العرض العالمي للطلب، ولكنها لم تفعل شيئًا في اجتماعها الشهير في تشرين الثاني/نوفمبر، وامتنعت المملكة العربية السعودية (وهي المنتج المرجح في الأسواق) عن التخلي عن حصتها في الأسواق، وأبقت أوبك على سقف إنتاجها عند 30 مليون برميل

² Brad Plumer, "The US hasn't produced this much oil since 1986," Vox, 17/ 11/ 2014, at:

<http://www.vox.com/xpress/2014/11/17/7236379/the-united-states-hasnt-produced-this-much-oil-since-1986>

³ International Energy Agency, *Oil Market Report*, 11/ 6/ 2015, at:

<https://www.iea.org/oilmarketreport/omrpublic/>

يوميًا، وكان ذلك مفاجئًا للأسواق، فأدّى ذلك إلى تهاوي الأسعار ليوصل نفط برنت انهياره من 80 إلى 60 دولارًا بالنسبة إلى البرميل الواحد في أواسط كانون الأول/ ديسمبر عام 2014، ثمّ ليصل إلى ما دون 50 دولارًا في كانون الثاني/ يناير 2015.

ويبدو أنّ حالة عدم الاستقرار التي اكتتفت منطقة الشرق الأوسط منذ انفجار ثورات الربيع العربي أبقت الأسعار مرتفعةً فترةً أطول ممّا ينبغي بموجب حقائق قوى العرض والطلب على أرض الواقع. فلما استقرت إمدادات النفط نسبيًا من المناطق المضطربة سياسيًا في الشرق الأوسط، بدت الزيادة في المعروض من النفط في الأسواق مفاجئة؛ فأدّى ذلك إلى هبوط حادّ في الأسعار.

ب. قناة التوقعات المستقبلية

إضافةً إلى عاملي العرض والطلب كانت ثمة قناة التوقعات المستقبلية بشأن الوضع العامّ للسياسة النقدية في الولايات المتحدة وتأثيره في أسعار النفط والمعادن. فخلال العقد الماضي تنامي استخدام النفط بوصفه سعةً ماليةً للمتاجرة والمضاربة به في أسواق المال. وفي ظلّ التوقعات بقرب رفع أسعار الفائدة (من منطقة الصفر) في الولايات المتحدة والخروج من السياسة النقدية التوسعية غير التقليدية التي اتبعتها الاحتياطي الفدرالي الأمريكي منذ انفجار الأزمة المالية العالمية عام 2008، مع بقاء أسعار الفائدة منخفضةً في مناطق رئيسة من العالم؛ كمنطقة اليورو، واليابان، فإنّ ذلك يؤدّي إلى أمرين؛ أحدهما حرّف رؤوس الأموال والمحافظ الاستثمارية وتوجيهها نحو الاستثمار في الأصول المالية مثل أدوات الخزينة وسندات⁴، والآخر ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، وهو ما يضعف الطلب في مناطق مستهلكة رئيسة متعلّقة بالعالم مثل منطقة اليورو واليابان.

بالنسبة إلى انخفاض أسعار النفط، يمكن إجمال العوامل المتعلّقة بالعرض في النقاط التالية:

J. Frankel, "Why Are Commodity Prices Falling?" *Project Syndicate*, 15/ 12/ 2014, at ⁴

<http://www.project-syndicate.org/commentary/commodities-oil-falling-prices-by-jeffrey-frankel-2014-12>

- أدّى إنتاج الولايات المتحدة وحدها فقط للنفط الصخري إلى زيادةٍ مقدارها 4 ملايين برميل يوميًا من النفط منذ عام 2008⁵.
- وجود مناطق مضطربة سياسيًا في الشرق الأوسط (العراق وليبيا) مازالت تسعى لرفع إنتاجها من النفط.
- تغيير في إستراتيجية الأوبك نحو استهداف الحصص بدلًا من استهداف الأسعار، وهذا ما جعل الأسعار أقرب إلى الأسعار التنافسية.
- أمّا بالنسبة إلى العوامل المتعلقة بالطلب، فإنّ انخفاض في أسعار النفط بحسب وكالة الطاقة الدولية (من 20 إلى 35%)، ما بين حزيران/ يونيو وكانون الأول/ ديسمبر عام 2014، يرجع إلى انخفاض الطلب بالنظر إلى ما يلي⁶:
- ركود في أوروبا.
- تراجع في الصين بعد فترة من الأداء القوي.
- ركود في الطلب في مناطق أخرى من العالم.
- ارتفاع تطبيقات معايير الكفاءة في استهلاك الوقود، في أميركا وغيرها من الدول المتقدمة.
- ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي، وهو ما يساهم في ضعف الطلب في دول أخرى (مثل أوروبا واليابان).

2. انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد العالمي

تشير بعض الدراسات منذ السبعينيات إلى أنّ كلّ ركود اقتصادي عالمي كان يسبقه ارتفاع في أسعار النفط إلى الضّعف، وإلى أنّ انخفاض الأسعار إلى النصف وبقائها كذلك ستة أشهر أو مدّة أطول من ذلك، يؤدّي

⁵ Plumer.

⁶ Oil Market Report.

إلى حَفْز النمو. من أجل ذلك، من المتوقع أن يكون تأثير انخفاض أسعار النفط الحاليّ إيجابياً في الاقتصاد العالمي بوجه عامّ، وإن كان هذا التأثير موسموماً بالتباين في ما بين الدول المصدرة والدول المستوردة خلال هذه الفترة التي يعانيها الاقتصاد العالمي من ركود منذ انفجار الأزمة المالية العالمية عام 2008.

الدول المستوردة

التأثير سيكون إيجابياً، في أغلب الحالات، بالنسبة إلى الدول المستوردة المتقدمة (أميركا، واليابان، ومنطقة اليورو)، والدول المتحولة (الصين، والهند، وإندونيسيا، وغيرها)؛ وذلك من خلال القنوات التالية:

- ارتفاع دخل القطاع العائلي بزيادة حقيقية في الدخل على الاستهلاك⁷، من خلال التوافر في فاتورة الوقود في المواصلات وغير ذلك من استهلاك القطاع العائلي.
- انخفاض تكاليف مدخلات الإنتاج من الطاقة (في عديد من القطاعات؛ كالمواصلات، والزراعة، والصناعة، وغيرها)، وكذلك السلع النهائية التي يدخل النفط في إنتاجها؛ كالبتروكيماويات، والألمونيوم، والورق⁸.
- انخفاض في معدلات التضخم العامّ والجوهري⁹.

إنّ بعض الدول المستوردة سوف تتأثر سلبياً من خلال قنوات التبادل المالي (على سبيل المثال انكشاف البنوك الأسترالية عن الأسواق الروسية)، والتبادل التجاري، إضافةً إلى الإعانات المالية، وتحويلات العاملين (دول حول فنزويلا على سبيل المثال، وحول روسيا في آسيا الوسطى، وحول دول مجلس التعاون في شبه القارة الهندية، ودول الربيع العربي).

⁷ Arezki & Blanchard.

⁸ World Bank (2015).

⁹ Ibid.

أ. الدول الموردة: نموذج الولايات المتحدة

تتباين آثار انخفاض أسعار النفط بين المستهلكين والمنتجين داخل الولايات المتحدة التي هي أكبر دولة مستهلك للنفط. فهذه الآثار الإيجابية والسلبية. ويأتي التأثير الإيجابي من خلال الزيادة في دخل القطاع العائلي؛ بسبب انخفاض فواتير استهلاك الوقود وتكاليف الصناعات والمنتجات التي تتسم باستخدام مكثف للطاقة. وسيؤدي انخفاض أسعار النفط إلى رواج نسبي في صناعة السيارات. ولكن الأثر سيكون سلبياً في الولايات المنتجة (تكساس، ونورث داكوتا، وألاسكا) من خلال خفض الدخل والنشاط الاقتصادي. وبوجه عام سيكون الأثر إيجابياً في جلّ الولايات المتحدة؛ فثمة 42 ولاية مستهلكة، مقابل 8 ولايات منتجة.

ب. الدول المصدرة

سيكون التأثير سلبياً عموماً، وهو أمر يعكس ما يحدث في الدول المستوردة (وإن كان التركيز عادةً يكون في الصادرات أكثر منه في الواردات؛ أي إنّ الدول المصدرة أكثر اعتماداً عليه، وأكثر تأثراً به)، ولكن ذلك سيكون بدرجات متفاوتة، بحسب نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي مداخل الميزانيات الحكومية في هذه الدول.

بوجه عام، ستخفض مداخل الدول المصدرة، وستكون ميزانياتها وحساباتها الجارية تحت ضغط، وكذلك أسعار الصرف في بعض هذه الدول (روسيا، وفنزويلا، ونيجيريا). وفي هذا المجال توجد مخاطر على الاستقرار المالي، ولكنها محدودة حتى الآن (بسبب الانكشاف والتدخل المالي، والتحول في وجهات تدفقات رؤوس الأموال). وفي حال بقاء أسعار النفط فترةً طويلةً عند 60 دولارًا بالنسبة إلى البرميل الواحد من النفط، فإنّ من المراقبين من يشيرون إلى احتمالات انهيار في روسيا، واضطرابات في فنزويلا، وتحديات كبيرة في إيران، وحتى في المملكة العربية السعودية.

(1) روسيا

هي أكبر منتج للنفط في العالم (أكثر من 10 مليون برميل يوميًا) وتمثل الطاقة 25% من الناتج، و70% من الصادرات، و50% من الدخل الحكومي، ويراوح السعر التعادلي لميزانيتها بين 90 ومئة دولار¹⁰. وسيكون تأثير انخفاض أسعار النفط في شكل انكماش اقتصادي (4.5% عام 2015)، وانهيار للروبل يؤدي إلى ارتباك في روسيا وخروج لرؤوس الأموال، وارتفاع في معدلات التضخم (بسبب ضعف الروبل). وقد دفع ذلك البنك المركزي الروسي إلى رفع أسعار الفائدة لدعم الروبل. لكن علاوة على أن هذه السياسة قلّما نجحت في تجارب بعض الدول سابقًا، فإنها أيضًا سوف تزيد الاقتصاد انكماشًا.

(2) إيران

بحسب صندوق النقد الدولي، كانت إيران حتى عهد قريب في طريقها إلى التعافي بعد سنتين من الركود. ولكن انخفاض أسعار النفط، إضافة إلى ارتفاع سعر النفط التعادلي للميزانية الإيرانية (أكثر من 120 دولارًا)، والحصار المفروض على صادراتها النفطية، من العوامل التي سوف تشكل ضغطًا كبيرًا على الميزانية الإيرانية، وستتطلب إيجاد مصادر دخل بديلة، ربما من خلال خفض دعم الوقود، ومثل هذا الأمر غير مقبول شعبيًا.

ج. ردّات فعل السياسات

إنّ السماح بعجز في الميزانيات مع استخدام صناديق الاحتياطي لتغطية العجز فترة من الزمن يُعدّ أمرًا ملائمًا بالنسبة إلى الدول المصدرة التي كونت احتياطات مالية من الارتفاعات سابقًا في الأسعار (كالنرويج مثلًا)، خصوصًا عند تثبيت أسعار الصرف (كما هو الشأن في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية). ولكن وضع الدول التي لا يوجد لديها احتياطات مالية كافية، ولا يمكنها التكفل بالعجز في ميزانياتها، سيكون صعبًا، خصوصًا عند تثبيت أسعار الصرف.

¹⁰ Deutsche Bank (2014).

د. مستقبل أسعار النفط

في حال استمرار وجود فائض في العرض (الزيادة في العرض مقابل الضعف في الطلب)، فإنّ الأسعار لن تعاود الارتفاع فترةً طويلةً من الزمن. وتعتمد استمرارية العرض على عاملين¹¹، هما:

- **مدى استعداد الأوبك والمملكة العربية السعودية لخفض الإنتاج في المستقبل:** يعتمد هذا الأمر، أساساً، على دافع تغيير الإستراتيجية؛ من استهداف الأسعار إلى استهداف الحصص في المقام الأول وفق عوامل جيوسياسية. فالمملكة العربية السعودية وجدت أنه من المكلف أن تكون هي المنتج المرجح في الأسواق في ظلّ زيادة الإنتاج من خارج الأوبك. ومن ثمة، فمن غير المتوقع أن تتغير هذه الإستراتيجية في المستقبل القريب، إلا في حال إجبار انخفاض مداخل النفط كلّ من المملكة العربية السعودية والأوبك من جهة، وروسيا وغيرها من المنتجين الرئيسيين من خارج الأوبك من جهة أخرى، على الاتفاق على اقتسام خفض الإنتاج في المستقبل.

كانت المملكة العربية السعودية حتى صيف 2014 تضطلع بدور المنتج المرجح الذي يعادل العرض العالمي بالطلب العالمي، ولكن ذلك أدّى إلى حفز الاستثمارات وإنتاج النفط الصخري الذي كان مربحاً مع ارتفاع تكلفته؛ وذلك بفضل المملكة العربية السعودية التي غيرت هي وأوبك سياستها إلى الاحتفاظ بالحصص في الأسواق، من خلال دفع الأسعار إلى الأسفل إلى الحد الذي يؤدي إلى خفض الأميركيين للإنتاج لمعادلة العرض العالمي بالطلب؛ أي إنّ المملكة العربية السعودية، باختصار، تجبرهم على القيام بدور المنتج المرجح. فالمنطق يتطلب من منتج عالي الكفاءة كالمملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون، زيادة الإنتاج، وربما الإنتاج بأقصى طاقة ممكنة. وهكذا، سيخرج من الأسواق المنتج الذي يكون قليل الكفاءة أو تكون تكلفته متوجهة عاليةً، في حين سيشهد النفط الصخري، كغيره من المعادن، رواجاً ثمّ انفجاراً. ومن المتوقع في هذه الحالة، أن يكون سقف الأسعار هو سعر النفط الصخري والأرضية هي سعر نفط الأوبك.

¹¹ Arezki & Blanchard.

• مدى استجابة الاستثمارات والإنتاج لانخفاض الأسعار: تشير التوقعات إلى أن إنتاج النفط الصخري وريحه سينخفضان انخفاضًا كبيرًا، وإلى أن المنتجين الذين لم يحتاطوا في مسألة انخفاض الأسعار سيواجهون ضغوطًا مالية كبيرة، وإلى أن الإنتاج سيقلص، كما تشير إلى أن بعضهم سيخرج من الأسواق، وإلى أن حفر آبار نفط صخري جديدة سيكون غير مربح عندما تهبط الأسعار إلى أدنى من 70 أو 80 دولارًا بالنسبة إلى البرميل¹². وباختصار شديد، فإن دينامية انخفاض الأسعار ستؤدي إلى انخفاض العرض إلى المستوى الابتدائي لارتفاع إنتاج النفط الصخري، وسيؤدي ذلك إلى ارتجاع جزئي في الأسعار لتصبح في حدود 70 أو 80 دولارًا في المدى المتوسط إلى عام 2019. ولكن ثمة حالات من عدم اليقين المتعلقة بهذه التوقعات، على غرار غيرها من التوقعات، سواء كان ذلك بالنسبة إلى العرض أو الطلب.

وبناءً على ذلك، نخلص إلى ما يلي:

بالنسبة إلى احتمالات العرض، من الممكن حدوث تغيير في موقف السعودية والأوبك وخفض الإنتاج أو تغيير في الأوضاع الجيوسياسية، ومعاودة تفجر الاضطرابات السياسية في دول منتجة في الشرق الأوسط (انقطاع الإمدادات من العراق، أو ليبيا، أو غيرهما)، والتوتر في أوكرانيا. أما بالنسبة إلى احتمالات الطلب، فمن الممكن حدوث عودة للنشاط الاقتصادي العالمي؛ ومن ثمة تعافي الطلب، وتعافي الاقتصاد الأوروبي، وعودة النشاط في الاقتصاد الصيني أدرجه.

تأثير انخفاض أسعار النفط في اقتصادات دول مجلس التعاون

¹² B. Plumer, “Why oil prices keep falling –and throwing the world into turmoil,” Vox, 23/ 1/ 2015, at: <http://www.vox.com/2014/12/16/7401705/oil-prices-falling>

لا تزال دول مجلس التعاون تعتمد على النفط على نحو كبير. فعام 2014 شكّل ما نسبته 69% من مجموع صادراتها 84% من مداخل ميزانياتها، و33% من ناتجها المحلي الإجمالي¹³. صحيح أنّ نسبة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون سجّلت ارتفاعاً في السنوات القليلة الماضية، إلّا أن نموّ هذا القطاع وتوسعه لا يزال مرتبطاً بطرائق مباشرة، أو غير مباشرة، بالقطاع النفطي ودورة أسعار النفط، من خلال آلية الإنفاق الحكومي، إضافةً إلى نسب التركيز التي لا تزال عاليةً في الصادرات، وفي مداخل الدول من النفط (الجدول). ويمكن أن تتأثر دول مجلس التعاون بانخفاض أسعار النفط من خلال ثلاث قنوات رئيسة هي: الدخل والإنفاق، وتفاوت الدورات الاقتصادية (مقارنةً بالولايات المتحدة)، وسعر الصرف.

1. قناة الدخل والإنفاق

هي قناة التأثير التقليدية والمباشرة. ولو بقي سعر البرميل الواحد من النفط 60 دولاراً لفترةً زمنيةً طويلةً، فستتأثر دول مجلس التعاون تأثراً سلبياً بدرجات متفاوتة؛ وذلك بحسب درجة الاعتماد على النفط في الناتج المحلي الإجمالي وفي إيرادات المالية الحكومية، وسعر النفط التعادلي للميزانيات الحكومية، والاحتياجات المتوافرة لهذه الدول. وسيكون ثمة عجز في الميزانيات في حال بقاء الأسعار تحت السعر التعادلي للميزانيات عند مستويات الإنفاق الحالية، وبعض الضغوط على الحسابات الجارية، وتحولات في وجهة تدفقات رؤوس الأموال، وقد رأينا بعض ذلك، ولكنه بقي محدوداً.

وبحسب صندوق النقد الدولي¹⁴، قد يصل العجز في الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية بالنسبة إلى عامي 2015 و 2016 إلى 10.1% و 6.3% على التوالي، وإلى 16.4% -

¹³ "GCC: Strong Diversified Growth, Limited Risks," IIF, 4/ 5/ 2014, at:

<https://www.iif.com/publication/regional-overview/gcc-strong-diversified-growth-limited-risks>

¹⁴ "World Economic Outlook (WEO)," International Monetary Fund, at:

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2015/update/01/info.htm>

و 12.4- % في سلطنة عمان على التوالي أيضاً، وقد يصل العجز في الحساب الجاري عام 2015 إلى 7.4- % في المملكة العربية السعودية، وإلى 11.1- % و 9.3- % في سلطنة عمان عامي 2015 و 2016 على التوالي كذلك. ولكنّ الدول التي تمكّنت من بناء احتياطات جيّدة من الارتفاعات سابقاً في أسعار النفط، ستتمكن من تمويل العجز من صناديق التحوط.

على الرغم من ذلك، فإنّ استمرار انخفاض الأسعار في المدى البعيد سيشكل تحدياً لاستمرارية الإنفاق الحكومي في هذه الدول، وربما يضع ضغوطاً كبيرة تضطر في إثرها بعض الدول إلى خفض برامج الإنفاق الاجتماعي التي اعتمدتها بعد ثورات الربيع العربي. ولكنّ دول مجلس التعاون العالية الكفاءة الإنتاجية يمكنها التلاؤم مع هذه الأوضاع وتحمل انخفاض أسعار النفط.

2. قناة تفارق الدورات الاقتصادية

من تبعات استمرار انخفاض الأسعار وإنتاج الوقود الصخري في الولايات المتحدة أنه ربما يضع دول مجلس التعاون على الجانب المنحدر من الدورة الاقتصادية؛ أيّ أنّه يؤدّي إلى تباطؤ نسبي في دول مجلس التعاون، مقابل رواج نسبي في الولايات المتحدة. وفي حال حدوث هذا الأمر، فإنّه سيؤجج وضع الدورة الاقتصادية بين الطرفين (أي توسيع الهوة)، وربما يؤدّي إلى تفارق جديد في الدورات الاقتصادية بينهما، ولكنه هذه المرة سيكون في عكس اتجاه التفارق الذي شهدناه في الدورة النفطية سابقاً، إذ كانت دول مجلس التعاون في حالة رواج مقابل تباطؤ نسبي في الولايات المتحدة. وقد حدّثت من ذلك قبل سنتين في عدّة مناسبات عامة ومنقولة إعلامياً، ولكن صرّح حينئذ أكثر من مسؤول خليجي بأنّ الوقود الصخري لا يُشكّل أيّ تحدٍّ لدول مجلس التعاون، وأنه دعاية سياسية فحسب¹⁵.

¹⁵ كان ذلك في محاضرة في مؤتمر منتدى العلاقات العربية الدولية عام 2013 في الدوحة، وفي محاضرة في مؤتمر منتدى الدوحة للديمقراطية وإثراء المستقبل الاقتصادي للشرق الأوسط عام 2013، وفي محاضرة عامة في كلية الدراسات الإسلامية في أيار/ مايو 2014، بمؤسسة قطر.

وفي دراسة تطبيقية باستخدام بيانات قطر عام 2015¹⁶، أمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أنّ وجود تفارق مستمرّ في الدورات الاقتصادية بين قطر والولايات المتحدة خلال الفترة 2001 - 2010¹⁷. ولكن التوجهات المستقبلية المحتملة للدورات الاقتصادية بين الطرفين في المدى المتوسط ستعتمد على استمرارية انخفاض أسعار النفط (في المدى المتوسط فالأعلى) من جهة، وعلى وتيرة تعافي الاقتصاد الأمريكي التي ستحدد خطوة السياسات المقبلة للاحتياطي الفدرالي من جهة أخرى.

ويؤدّي تفارق الدورات الاقتصادية، في حال ربط العملة، إلى تضارب في السياسات النقدية بين دولة عملة الربط والدولة التي تربط عملتها بها، مع وجود آثارٍ قد تزعزع استقرار الاقتصادات الوطنية؛ لأنّ السياسات الاقتصادية المطلوبة في حالات الرواج تختلف عن السياسات المطلوبة في حالات الركود. وهذا ما جرى بالفعل في دول مجلس التعاون خلال دورة الرواج والدورة التضخمية التي صاحبتهما في النصف الثاني من العقد الماضي. فبدلاً من اتباع سياسات نقدية انكماشية، ورفع أسعار الفائدة لتهدئة التوقعات التضخمية، والإبقاء على معدلات التضخم تحت السيطرة لتعزيز الاستقرار النقدي والمالي، ومن ثمّة الاستقرار الاقتصادي، اتبعت البنوك المركزية الخليجية سياسات نقديةً توسعيةً على نحوٍ كبير في ذروة دورة الرواج، وارتفاع حالات الإحماء، ومعدلات التضخم في الاقتصادات المحلية، وقد اضطرّت إلى ذلك بسبب استيراد السياسة النقدية التوسعية للاحتياطي الفدرالي الأمريكي بالنظر إلى عامل الربط بالدولار الأمريكي، وهو ما أدّى إلى زيادة ارتفاع حالات الإحماء في الاقتصادات، وتراكم فوائض السيولة الهيكلية في أسواق

¹⁶ Khalid R. Alkhater & S. Basher "The Oil Cycle, the Federal Reserve, and the Monetary and Exchange Rate Policies of Qatar," *Middle East Development Journal*, 3/ 6/ 2015, at:

http://www.syedbasher.org/published/cycle_qa_us.pdf

¹⁷ توصل سيفيك سرحان كذلك إلى تقلص الارتباط بين الناتج المحلي غير النفطي في قطر والناتج المحلي الأمريكي خلال الفترة 2000 - 2010، مقابل زيادة الارتباط بين الدورات الاقتصادية بين قطر وكلّ من منطقة اليورو، وشرق آسيا خلال الفترة نفسها، انظر:

S. Cevik, "Desynchronized: The comovement of non-hydrocarbon business cycles in the GCC," International Monetary Fund, 1/ 12/ 2011, at:

<https://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.aspx?sk=25413.0>

النقد، ونموّ مفرط في عرض النقد ومنح الائتمان، وارتفاع في معدلات التضخم، وفقاعات في أسواق الأصول (الأسهم عام 2006، والأسهم والعقار عام 2008)، إضافةً إلى مضاربات بشأن عملات دول مجلس التعاون، كما شهدنا ذلك في الفترة 2007 - 2008، وهي الفترة التي سبقت انفجار الأزمة المالية العالمية عام 2008¹⁸.

ومع احتمال انكماش اقتصادات دول مجلس التعاون وانخفاض أسعار النفط، ربما يكون ثمة رواج نسبي أو تعافٍ بالنسبة إلى الولايات المتحدة¹⁹. ومع توقعات قرب رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة (ربما خلال عام 2015)، والخروج من السياسة النقدية التوسعية غير التقليدية التي اعتمدها الاحتياطي الفدرالي الأمريكي منذ انفجار الأزمة المالية العالمية عام 2008، فإنّ ذلك سيأتي في وقت غير ملائم بالنسبة إلى دول مجلس التعاون المقبلة على تباطؤ، وهي ليست في حاجة إلى رفع أسعار الفائدة حاليًا، ولكنّ البنوك المركزية الخليجية سوف تتبع خطوات الاحتياطي الفدرالي الأمريكي على أيّ حال وفي جميع الأوضاع، كما عمدت إلى ذلك تاريخيًا، سواء كان ذلك ملائمًا لأوضاع اقتصاداتها المحلية أو غير ملائم لها. والواقع أنّ دول مجلس التعاون لم يسبق لها أن استخدمت السياسة النقدية المبادرة Proactive monetary policy لإدارة الدورة الاقتصادية، ولكنها اكتفت عوضًا من ذلك باستخدام سياسات ردّات فعل مالية Reactionary fiscal policy لمواجهة تقلبات أسعار الطاقة والدورة النفطية؛ أي خفض الإنفاق الحكومي في حال تقلص مداخل النفط، وزيادته في حال ارتفاعها.

وفي دراستنا التطبيقية²⁰، باستخدام بيانات قطر، تبين لنا أنّ التقلبات التي يتعرض لها الاقتصاد القطري أكثر حدةً من نظيره الأمريكي، وأنّ التصحيح للصدمات في قطر يستغرق فترةً أطول من الولايات المتحدة.

¹⁸ E. Elsamadisy & K. Alkhater & S. Basher, "Pre - Versus Post - Crisis Central Banking in (2014), pp. 330 - 352. Qatar," *Journal of Policy Modeling*, vol. 36, no. 2

¹⁹ تأكيد ذلك على نحوٍ جازمٍ غير ممكن حتى الآن؛ نظرًا إلى حالة الغموض التي مازالت تكتنف تعافي الاقتصاد الأمريكي.

²⁰ Alkhater & Basher.

ويتوصل كذلك كلٌّ من كورن وترييرو إلى النتيجة نفسها بخصوص دول مجلس التعاون²¹، وهذا أمرٌ غير مستغرب في ظلّ تصلّب السياسات؛ إذ إنّ قطر وسائر دول المجلس استخدمت تاريخياً سياسات ماليةً موافقةً للدورة، وسياسات نقديةً متصلّبةً غير مرنةٍ لمواجهة الصدمات الاقتصادية. وكلتا الدراستين المذكورتين تدعوان دول المجلس إلى استخدام سياسات مالية ونقدية معاكستين للدورة الاقتصادية Counter-cyclical، وقد كان الاستثناء الوحيد هو تجربة السياسة النقدية المستقلة عن الاحتياطي الفدرالي الأمريكي التي اتبعتها مصرف قطر المركزي فترةً وجيزةً من الزمن (2008 – 2010)؛ وذلك أثناء الأزمة المالية العالمية، لمواجهة معدلات التضخم المرتفعة²².

وخلاصة القول في تفارق الدورات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية، في ظلّ إطار إدارة الاقتصاد الكلي المرتكز على الربط الجامد لعملات دول المجلس بالدولار الأمريكي، أنّ هذا الإطار الذي جرى اعتماده قبل أربعة عقود من الزمن لم يعد ملائماً لإدارة الدورة الاقتصادية في اقتصادات دول مجلس التعاون حالياً. وفي ما يبدو، وكما تبين من فترة الرواج الأخيرة، والفترة الحالية التي ألحقتها، أننا ظللنا غير قادرين على اللحاق بالدورة الاقتصادية، أو عدم الانسجام معها؛ بسبب تصلّب السياسات الاقتصادية. فالسياسة النقدية تبقى غير منسجمة مع الدورة الاقتصادية المحلية، لأنها مرتبطة بسياسة نقدية خارجية مصمّمة لاقتصاد مختلف، يمرّ بأوضاع مختلفة، ودورة اقتصادية مختلفة. وهذا الأمر مؤشّر دالّ على تغيير في الأسس الاقتصادية Economic fundamentals، وتحولات هيكلية في الاقتصاد العالمي²³.

²¹ M. Koren & S. Teneyro “Volatility, Diversification and Development in the Gulf Cooperation Council Countries,” in D. Held & K. Ulrichsen (eds), *THE TRANSFORMATION OF THE GULF: POLITICS, ECONOMICS AND THE GLOBAL ORDER* (London: Routledge, 2011), pp. 188 - 217.

²² Ibid; E. Elsamadisy & K. Alkhater & S. Basher, pp. 330 - 352.

²³ K. Alkhater, “The Monetary Union of the Gulf Cooperation Council and Structural Charges in the global economy: Aspirations, challenges, and long - term strategic benefits,” Arab centre for Research and Policy studies, Doha - Qatar (May 2012), at:

<http://english.dohainstitute.org/file/get/f63aa250-ea4c-40f1-91d5-863ddf54f075.pdf>;

فأهداف السياسات النقدية بين الطرفين (الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون) كانت منسجمةً خلال العقود الأولى للتنمية حتى بداية العقد الماضي؛ بسبب توافق الدورات الاقتصادية بينهما، ولكنّ تفارق الدورات الاقتصادية الذي استجدّ بينهما أدّى إلى تضارب بينهما في أهداف السياسات النقدية.

لقد كان هذا الإطار البسيط المرتكز على أحادية سياسة الإنفاق الحكومي ملائمًا لبدايات مراحل التنمية في دول المجلس عندما كانت الاقتصادات بسيطةً وغير متطورة، وعندما كان ثمة توافق في الدورات الاقتصادية بين دول المجلس والولايات المتحدة من جهة، وكانت العلاقة أكثر استقرارًا بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار الأمريكي من جهة أخرى. غير أنّ هذه الأوضاع تغيرت مع بداية العقد الماضي، وبدأ الربط بالدولار الأمريكي يزعزع استقرار اقتصادات دول مجلس التعاون مع أواسط العقد الماضي، ويمكن أن يتكرر ذلك مستقبلاً من خلال ثلاث قنوات رئيسة؛ لأنّ الأسس الاقتصادية تغيرت، وهي متمثلة بقناة سعر الفائدة في ظلّ تفارق الدورات الاقتصادية، وقناة سعر الصرف التي تمرّ تقلبات أسعار النفط على نحو كامل إلى اقتصادات دول المجلس؛ بسبب الربط الجامد بالدولار الأمريكي، وقناة تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي نفسه تجاه العملات الأخرى. فمن جهة تطورت الاقتصادات ونمت نموًا كبيرًا وأصبحت تشتمل على أسواق نقدية يمكن أن تُدار فيها سياسات نقدية، وأسواق مالية ورؤوس أموال متطورة ومتكاملة مع العالم الخارجي. ومن جهة أخرى، بدأت تظهر، مع بداية العقد الماضي، تحولات هيكلية في الاقتصاد العالمي أدّت إلى بروز تعددية قطبية فيه، وإلى ظهور مراكز قوى اقتصادية عالمية جديدة.

وتشير الدراسات في هذا الصدد إلى أنّ مركز جاذبية النشاط أو ثقله في الاقتصاد العالمي يتحول من الغرب شرقاً²⁴. ويذكر داني كواه أنّ مركز الثقل في الاقتصاد قد تحوّل بالفعل من موقعه في منتصف المحيط

K. Alkhater, "The Rentier Predatory State Hypothesis: An Empirical Explanation of the Resource Curse," *Journal of Economic Development*, vol. 37, no. 4 (2012), pp. 29 - 60

²⁴ J. Grether & N. Mathys, "Is the world's economic centre of gravity already in Asia?" *Area - Wiley online Library*, vol. 42, no. 1 (2009), pp. 47 - 50.

الأطلسي عام 1980 حتى وصل إلى تركيا عام 2008، وأنه في طريقه إلى الوصول إلى الهند والصين بحلول عام 2050، وهو ما يعكس الصعود المستمر للصين وبقية دول شرق آسيا²⁵. ولكن ماذا يعني هذا الأمر بالنسبة إلى دول مجلس التعاون؟

إنّه يعني بالتوازي أنّ مركز الثقل في الطلب العالمي للنفط ينتقل أيضًا من الغرب شرقًا. وقد أدّى هذا الأمر نفسه إلى إضعاف العلاقة التاريخية بين دورة أسعار النفط والدورة الاقتصادية في الولايات المتحدة، وجعل دورة أسعار النفط أكثر ارتباطًا باقتصادات شرق آسيا الصاعدة، فنجم عن ذلك انفكاك في الدورة الاقتصادية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون التي تعتمد على النفط وتربط عملاتها بالدولار الأمريكي؛ ولذلك فإنّ اقتصاداتها مع ارتفاع أسعار النفط تتوسع، وأسعار الفائدة الرسمية والسوقية فيها تتخفض، مع خفض الاحتياطي الفدرالي لأسعار فائدته، لحفز النمو في الاقتصاد الأمريكي.

فتفارق الدورات الاقتصادية في ظلّ ربط سعر الصرف، يؤدّي إلى تضارب في السياسات النقدية بين دولة عملة الربط والدولة التي تربط عملتها بها، مع آثارٍ قد تكون مزعزعة لاستقرار الاقتصادات الوطنية كما شهدنا ذلك في دول مجلس التعاون من خلال تضخم فقاعات أسواق الأصول ثم انفجارها، ومضاربات في أسعار الصرف، وارتفاع في معدلات التضخم خلال الفترة 2008 – 2007. وقد بدأ التفارق في توجهات أسعار النفط من جهة، والسياسة النقدية الأمريكية وأداء الاقتصاد الأمريكي من جهة أخرى منذ عام 2002. في حين كانت العلاقة بين تطورات أسعار النفط وأداء الاقتصاد القطري شديدة الارتباط. وأدّى التفارق بين تطورات أسعار النفط وأداء الاقتصاد الأمريكي من ناحية، والتوافق التام بين تطورات أسعار النفط وأداء الاقتصاد القطري من ناحية أخرى، إلى تفارق واضح بين أداء الاقتصاديين القطري والأميركي خلال معظم العقد الماضي، بتفارق واضح أيضًا في معدلات التضخم بين البلدين (الرسمان البيانيان 3 و 4).

من ثمة بدأ التفارق في الأداء الاقتصادي أيضًا بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون منذ عام 2002، واتسعت الهوة حتى انفجار فقاعات أسواق الأصول عام 2008، وبلغ معدلات التضخم في دول

²⁵ D. Quah, "The Global Economy's Shifting Centre of Gravity," *Global Policy*, vol. 2, no. 1, pp. 3 - 9.

المجلس ذروتها في تلك الفترة. فقد راوحت بحسب الإحصاءات الرسمية ما بين 10% و 17%، على الرغم مما قد يشوبها من تحفُّظ وقصور في المنهجية²⁶.

ويمكن أن نتبين أنَّ صدمات الطلب مرتبطة عكسيًا بين قطر والولايات المتحدة، وهو ما يتطلب سياسة نقديةً مستقلةً لقطر لمواجهة صدمات الطلب الخاصة بها. في حين أنَّ صدمات العرض مرتبطة إيجابيًا بين البلدين؛ ما يعني أنَّ البلدين يتأثران بعوامل عالمية متشابهة في جانب العرض²⁷.

3. قناة سعر الصرف

عند التثبيت الجامد لسعر الصرف أمام الدولار الأمريكي، فإنَّ تأثير الصدمات الخارجية، سواء كانت ناتجة من تقلبات أسعار النفط أو من تقلبات سعر صرف الدولار أمام العملات الأخرى، يمرر على نحوٍ كامل إلى الاقتصادات المحلية؛ إذ لا يمكن استخدام سعر الصرف أداة تصحيح اقتصادي لامتصاص الصدمات أو لتخفيف حدتها. ففي هذه الحالة إن انخفاضت مداخل النفط من الدولار الأمريكي، فهذا يعني انخفاضًا موازيًا في مداخل النفط بالعملة المحلية. ولكن في حالة مرونة سعر الصرف، فإنَّ انخفاض قيمة العملة المحلية، أو خفضها، أمام الدولار الأمريكي يعني ارتفاعًا نسبيًا في مداخل النفط بالعملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي، وهذا يخفِّف حدة انخفاض مداخل النفط بالنسبة إلى الميزانيات الحكومية، ويُتيح سقفًا أكبر للإنفاق الحكومي من شأنه أن يدعم النشاط الاقتصادي المحلي.

ولكن ينبغي الإشارة أيضًا إلى أنَّ هذا الاحتمال يمكن أن تكون له تكلفة متمثلة بارتفاع التضخم المستورد في الحالات العادية؛ ولذلك يجب قياس المنفعة المتوقعة مقابل التكلفة، وترجيح كفة من إحدى الكفتين. وتجدر الإشارة إلى أنَّ خفض المتحكم فيه (من جهتي الدرجة والتوقيت) قد يأتي بنتائج إيجابية، وإلى أنَّ مخاطر

²⁶ للمزيد من التفاصيل والأدلة المتعلقة بتفارق الدورات الاقتصادية، انظر:

Alkhater & Basher.

²⁷ Ibid.

التضخم المستورد تُعدّ منخفضةً في هذه الفترة؛ بسبب انخفاض الأسعار الدولية وأسعار النفط، وحالة الركود التي يعانيها الاقتصاد العالمي. فسعر الصرف أداة مهمة لإدارة الاقتصاد الكلي، وهو من السياسات الاقتصادية الكلية الثلاث المكوّنة للإطار العامّ المعزّز للاستقرار في الاقتصاد الكلي.

يُفترض تفعيل سعر الصرف أداةً لإدارة الاقتصاد الكلي من أجل مضاعفة الاستفادة من هذه السياسات المذكورة، وإدارة الاقتصاد بالكفاءة المطلوبة، وبأقل تكلفة ممكنة. ففي حال ارتفاع معدلات التضخم المستورد والناجم من خلال قناة سعر الصرف Exchange rate pass - through، يمكن رفع قيمة العملة المحلية لمكافحة هذا النوع من التضخم. وفي حال الحاجة إلى حَفْز الصادرات ودعم التنافسية، يمكن خفض قيمة العملة المحلية. ولذلك يوجد في هذا السّياق أفضلية نسبية لروسيا، مقارنةً بدول مجلس التعاون. فمرونة سعر صرف الروبل تخفض حدة التأثير السلبي لانخفاض مداخل النفط في الميزانية الروسية. وفي هذا السياق، ثمة أفضلية لربط العملة بسعر النفط بدلاً من الدولار.

وإذا كان الهدف هو تحقيق الاستقرار في مداخل الدول من النفط، أو على الأقل إدخاله ضمن الربط بسلة عملات لشركاء دول مجلس التعاون التجاريين والماليين؛ من أجل تحقيق أكبر قدر من الاستقرار في مداخل الحكومات من النفط، إضافةً إلى استخدام سعر الصرف أداةً لإدارة الاقتصاد الكلي، وتهدئة التوقعات التضخمية، واحتواء معدلات التضخم في فترة الرواج وارتفاع أسعار النفط، وتوسعة حيز الإنفاق الحكومي نسبياً، وحَفْز النمو خلال دورات الانكماش عند انخفاض أسعار النفط²⁸.

²⁸ إنَّ الطريقة السليمة لمواجهة تقلبات الدولار، بحسب كلِّ من فرانكيل وستسير، هي السماح لمداخل النفط بالارتفاع والانخفاض مع أسعار النفط؛ فتكون مداخل صادرات النفط أكثر استقراراً في عملات الدول المصدرة، انظر:

J. Frankel, "Peg the export price index: A proposed monetary regime for small countries," 4 (June 2005), pp. 495 - 508; *Journal of Policy Modeling* vol. 27, no.

B. Setser, "The case for exchange rate flexibility in oil-exporting economies," Peterson Institute for International Economics (November 2007), at:

<http://www.iie.com/publications/interstitial.cfm?ResearchID=843>

وفي سياق هذا النقاش، ربما يكون من المفيد إجراء مراجعة نقدية لمبررات ربط عملات دول مجلس التعاون بالدولار الأميركي. فما هي مبررات هذا الربط؟

إنّ من الأهداف الأساسية لربط عملات دول مجلس التعاون بالدولار الأميركي، ما يلي:

- إيجاد مثبت اسمي يجرى من خلاله استيراد الصّدقية في السياسة النقدية من الولايات المتحدة الأميركية مع معدلات تضخم منخفضة ومستقرة.

- تحقيق الاستقرار في مداخل الدول من النفط المقومة بالدولار الأميركي.

غير أنّ ربط العملة هو بمنزلة الدخول في منطقة عملة موحدة مع دولة عملة الربط، ومن شروط نجاح ذلك:

- توافق الدورات الاقتصادية بين الطرفين.

- التعرض لصدمات اقتصادية متماثلة.

أمّا في حال عدم تحقّق هذين الشرطين، فقد يؤدّي ذلك إلى زعزعة استقرار الاقتصادات الوطنية، وإلى نتائج قد تكون ذات تكلفة كبيرة بالنسبة إلى هذه الاقتصادات (التضخم أو الانكماش على سبيل المثال). ومن ثمة نتساءل: هل ظلّ ذلك الربط بالدولار يحقّق الأهداف المرجوة؟

أ. فقدان الصّدقية في السياسة النقدية الأميركية في عقر دارها

بالنسبة إلى الجانب الأول من المبرر الأول المتصل بالصّدقية، من المنطقي أن تُستورد الصّدقية من مصدر ذي صدقية. وقد كان للاحتياطي الفدرالي الأميركي صدقية في تحقيق أهدافه (النمو، وخفض معدلات التضخم والبطالة) ولكنها تأكّلت منذ انفجار الأزمة المالية العالمية عام 2008، إذ استخدم الاحتياطي الفدرالي كلّ ما في ترسانته من أدوات لاجتئاب الركود وحفّز النمو، ولكن من دون جدوى. فاتباع ما يسمى بسياسة نقدية غير تقليدية، خفض من خلالها أسعار فائده حتى وصل بها إلى الصفر ولكن من دون جدوى أيضاً، ثمّ بدأ بعد ذلك برامج التسيير الكمي لضخ كميات كبيرة من السيولة غير المسبوقّة في أوصال الاقتصاد الأميركي لحفّز النمو، ولكن من دون نتائج تُذكر حتى الآن بعد انقضاء ستة أعوام. فلا يزال الغموض يكتنف

مستقبل تعافي الاقتصاد الأميركي، ولا تزال ثمة بعض المخاطر للدخول في حالة تراجع للأسعار Deflation. إضافةً إلى الصعوبات والتبعات غير المعروفة التي قد تترتب على عملية الخروج من هذه السياسة النقدية غير التقليدية. وهكذا، فإنّ الصّدقية، في هذا السّياق، فُقدت في عُمْر دارها.

ب. فقدان الصّدقية في السياسة النقدية المستوردة

بالنسبة إلى الجانب الثاني من المبرر الأول، وهو استيراد معدلات تضخم منخفضة ومستقرة من الولايات المتحدة، فإنّ معدلات التضخم في الولايات المتحدة كانت بالفعل بين الانخفاض والاعتدال خلال العقد الماضي. غير أنّ نقل السياسة النقدية الأميركية إلى دول مجلس التعاون أدّى إلى معدلات تضخم مرتفعة في هذه الدول، وقد كان ذلك بسبب تضارب في أهداف السياسات النقدية بين الطرفين، بالنظر إلى تفارق الدورات الاقتصادية بينهما كما ذكرنا ذلك من قبل. فارتفعت معدلات التضخم في دول المجلس حتى وصلت ذروتها خلال الفترة 2007 – 2008، وراوحت في جُلّ دول المجلس، بوجهٍ عامّ، ما بين 10% و17%.

وقد اقترن ارتفاع معدلات التضخم بمضاربات في أسعار صرف عملات دول مجلس التعاون في الفترة التي سبقت انفجار الأزمة المالية العالمية (2007 – 2008). أمّا سبب المضاربات، فيرجع إلى أنّ الأسواق كانت تنتظر بعين الشكّ إلى صدقية عملية الربط بالدولار، وإلى قدرة البنوك المركزية الخليجية على التحكم في أسعار الصرف الثابتة (مستوى القيم المستهدفة) في المستقبل بسبب ارتفاع معدلات التضخم، وكانت تتوقع أن يجبر ارتفاع معدلات التضخم البنوك المركزية الخليجية على رفع قيم عملاتها أو فكّ الربط بالدولار، حتى انفجرت الأزمة المالية العالمية عام 2008 بانعكاساتها على دول المجلس، وخروج رؤوس الأموال المضاربة. وهذا أكبر دليل على ضعف الصّدقية في السياسة النقدية المستوردة. فماذا بقي من صدقية؟ ثمّ إذا كانت الصّدقية هي تعزيز الاستقرار النقدي والمالي؛ ومن ثمة الاستقرار الاقتصادي، فإنّ الذي جرى هو العكس.

ج. عدم استقرار مداخل النفط

يواجه المبرر الثاني، وهو تحقيق الاستقرار في مداخل الدول من النفط، تحدّيًا يعرّضه لفقدان صلاحيته. وخلال العقد الماضي تنامي بروز علاقة عكسية قوية بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار الأمريكي. فكلّما ارتفعت أسعار النفط انخفض سعر صرف الدولار الأمريكي تجاه العملات الرئيسية الأخرى، وكلّما ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي انخفضت أسعار النفط (والعكس صحيح أيضًا)، فلم يُعدّ الربط بالدولار يحقق الاستقرار في مداخل النفط؛ ذلك أنّ مداخله تتذبذب بقدر ما يتذبذب سعر صرف الدولار الأمريكي. وسعر صرف الدولار متقلب وغير مستقر مقابل العملات العالمية، ومقابل أسعار المواد الأولية (كما شهدنا ذلك خلال العقد الماضي)، وهو ما يؤدّي إلى عدم تحقيق الهدف المذكور²⁹.

²⁹ قد يضيف بعضهم هدفًا آخر للربط بالدولار الأمريكي؛ هو تركيم الأصول الدولارية الذي يستدعي في حدّ ذاته الربط بالدولار لتحديد مخاطر سعر الصرف كما يُردّد دائمًا لدى بعض صنّاع القرار الاقتصادي والمسؤولين في البنوك المركزية. وهذا أشبه بالدائرة المفرغة. ففي هذه الحال يكون تركيم الأصول المقومة بالدولار في حدّ ذاته هدفًا وليس نتيجة للربط بالدولار. وفي الوقت نفسه تكون من مبررات عدم فكّ الربط بالدولار أو اعتماد نظام سعر صرف أكثر مرونةً مخاطر قد تترتب على هذه الأصول المتراكمة من الربط بالدولار الأمريكي. والتنفيذ لهذا المبرر للربط بالدولار بطول شرحه في هذا الحيز، فضلًا عن أنّه يُفضي بنا إلى اهتمامات أخرى خارج نطاق هذه الدراسة. ولكن حتى مع التسليم بذلك، فإنّ الاستثمارات الخليجية الآن أصبحت أكثر انتشارًا جغرافيًا وعبر العملات، وهذا أمر مطلوب.

ملاحم المشهد السلساسى بعد انتخابات 23 تشرين الأول / أكتوبر 2011

مدى استفادة دول مجلس التعاون من تجارب الانهيارات فى أسعار النفط وشروط نجاح التنويع

1. هل استفادت دول المجلس من تجارب الانهيارات السابقة فى الأسعار؟

لقد نجحت دول مجلس التعاون إلى حدّ معين، مقارنةً بتجارب الانخفاضات سابقاً فى أسعار النفط فى جانب واحد هو بناء صناديق التحوط، وإن كنت أرى أنه كان يمكنها أن تفعل أفضل من ذلك؛ أى إنه كان من الممكن أن تكون القيمة المالية لهذه الصناديق أكبر ممّا هى عليه الآن، ولا سيما إذا أخذنا فى الحسبان المداخل الضخمة التى تحقّقت لدول المجلس بالعملة الأجنبية أثناء ارتفاع أسعار النفط خلال فترة سابقة (الجدول).

أمّا من حيث التنويع، فهى قد أخفقت، بوجه عامّ، فى الوصول بالاقتصادات إلى الحد الأدنى المطلوب منه، وتقليص الاعتماد على النفط ومداخله، والتركيز فى الصادرات، والانكشاف عن تقلبات الأسعار. فثمة حاجة، إذن، إلى إجراء إصلاحات جذرية لتحقيق الأهداف الرئيسة التالية:

- بناء القاعدة المطلوبة من رأس المال البشرى لانطلاق عملية تنويع ناجحة تضع الاقتصادات فى مسار التنمية الذاتى المرتفع.
- إصلاح القطاع العامّ المترهل لرفع كفاءته وإنتاجيته، ولحفز تنمية رأس المال البشرى وبناء القدرات الوطنية فيه.
- خلق قطاع خاص تنافسى متنوع بعيداً من تدوير الربيع والارتباط بالنخب السياسية، ومساهمًا فى تنويع الاقتصادات والصادرات، والتطور التكنولوجى والتحول الصناعى، وخلق فرص عمل للمواطنين، كما تعدّ بذلك إستراتيجيات التنمية فى دول المجلس.

- بناء قاعدة صناعية بعيدة من القطاع النفطي والصناعات المنبثقة منه، أو إيجاد تركُّز تكنولوجي في صناعة معينة، أو قيادة القطاع الخاص نحو تكوين صناعات موجهة إلى التصدير وحافزة على النمو.
- إصلاح السياسات الاقتصادية المطلوبة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي في المدى المتوسط، ودعم التنافسية، وتنويع الصادرات في المدى البعيد.

2. نموذج النمو في دول مجلس التعاون

لم تتخذ دول مجلس التعاون الخطوات اللازمة من السياسات السليمة في أوقات الطفرات، لتحويل الاقتصادات من اقتصادات ريعية تعتمد على الاستخراج، والاستقطاع، والتوزيع، إلى اقتصادات تعتمد على العمل والإنتاج، وتنويع الأنشطة والصادرات، وتحويل الموارد الطبيعية الناضبة إلى أصول يتولد منها نموّ قابل للاستمرار في المدى البعيد، وأهمها رأس المال البشري. فمؤذ النمو السائد في دول المجلس يعتمد على مداخيل النفط التي يعاد توزيعها في الاقتصاد من خلال آلية الإنفاق الحكومي. وجزء من هذا الإنفاق استهلاكي متعلق بأجور المواطنين ورواتبهم في القطاع العام، وجزء آخر منه متعلق بإنفاق رأسمالي في مشاريع التنمية، والبنى التحتية، والخدمات الاجتماعية.

ويشكل هذا النوع من الإنفاق تعاقدات القطاع الخاص وأرباحه. ونشاط هذا القطاع لا يزال بعد أربعة عقود من تصدير النفط يتركز في ثلاثة مجالات رئيسة هي: المقاولات، والخدمات وتجارة الاستيراد والترويج للمنتوج الأجنبي من خلال نظام الوكالة التجارية، مع الاستفادة في ذلك من عاملين أساسيين، هما الإنفاق الحكومي الضخم في أوقات الطفرات النفطية ورخص عوامل الإنتاج وكثافتها، ومن رأس مال، ومدخلات طاقة رخيصة وعمالة أجنبية قليلة المهارة يشكل دخلها تسرباً في رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج، فضلاً عن أنها تُحدث تحوُّراً خطراً في التركيبة السكانية للمجتمع. فالقطاع الخاص يسعى لتحقيق الأرباح السريعة من الطفرات النفطية، وفورات الإنفاق العام المصاحبة لها، ويعزّز ذلك بتوظيف عمالة أجنبية قليلة المهارة ومتدنية الأجر، في حين أنّ معظم المواطنين موظفون لدى الدولة في قطاع عام مترهل، قليل الكفاءة والإنتاجية، وهم يتقاضون رواتب ينفقون

جلّها في طلب استهلاكي من مخرجات القطاع الخاص. فهذا القطاع، إذن، يستفيد من الإنفاق الحكومي بشقيّه، بصفة مباشرة من الإنفاق الرأسمالي، وبصفة غير مباشرة من الإنفاق الجاري في رواتب وأجور للقطاع العامّ تشكّل لاحقاً طلباً استهلاكياً بالنسبة إلى القطاع الخاص.

ومع الطفرات النفطية وارتفاع الإنفاق الرأسمالي، يذهب جزء كبير من رؤوس الأموال والاستثمارات المتولدة من هذه الطفرات النفطية إلى قطاع السلع غير المتاجر بها دولياً؛ نحو أسواق المال والأسهم والعقار، والتوسع في بناء الأبراج والمدن الترفيهية، والبذخ أحياناً حتى في إنشاء البنى التحتية والمرافق العامة، وغير ذلك من أوجه الإنفاق التي تؤدي إلى مزاحمة قطاع السلع المتاجر بها دولياً، ولا تساهم في تنويع الصادرات، ولا تتولد منها قيمّ مضافة عالية للإنتاج، ولا نموّ قابل للاستمرار بعد انفجار الفقاعات وانقضاء الطفرات.

إنّ التنمية تتركز على بناء رأس المال البشري، والابتكار، والتطور التكنولوجي. في حين أنّ نموذج النمو المتبع في دول مجلس التعاون يعتمد على تعاضد عاملين أساسيين هما، قوّة الإنفاق الحكومي وكثافة عوامل الإنتاج المتمثلة خصوصاً بعمالة أجنبية رخيصة. فجّل مخرجات هذا النمو طفرةً عقاريةً تصحبها زيادة غير مبررة في عدد السكان بسبب الهجرة المفتوحة للعمالة الأجنبية، ولا يتولد منه تراكمٌ لرأس المال البشري الوطني، ولا تطور تكنولوجي، ولا تحولٌ صناعي، ولا مساهمة في بناء اقتصاد معرفي، ولا تنويع في الصادرات. وربما ينتهي الأمر بفقاعة يتبعها ركود فترةً طويلةً من الزمن حتى تعاود أسعار النفط ارتفاعها من جديد.

يتّضح أنّ نموذج النمو المذكور منحاز بطبيعته إلى التركّز في قطاع السلع غير المتاجر بها دولياً، لتحقيق الأرباح السريعة من الطفرات النفطية والإنفاق الحكومي، من خلال استثمار رخيص التكلفة ومعلوم الربحية، يعتمد على عمالة أجنبية متدنية الأجر في أسواق محلية شبه احتكارية، عوضاً من مخاطرة الدخول في سوق صادرات أجنبية تنافسية تتطلب مهارات فنية وإدارية عاليتين وابتكاراً وتطويراً للبقاء في دائرة المنافسة.

ويلاحظ أنّ هذا النموذج يُوَدِّي إلى المزيد من التركّز في الاقتصادات مع الطفرات، وإلى انخفاض الإنتاجية في القطاعين العام والخاص، كما تشير إلى ذلك الأدلة³⁰.

بوجه عام، على دول المجلس اعتماد نموذج يقوم على تنويع الصادرات، وقيادة قطاع تصنيع موجّه إلى الصادرات، من خلال خلق الحوافز أولاً من أجل تركيب رأس المال البشري الوطني، والتطور التكنولوجي والصناعي، ومن خلال اعتماد برامج دعم وحماية للصناعات الوليدة، والحدّ من النمو المرتكز على كثافة عوامل الإنتاج (من عمالة أجنبية رخيصة ورؤوس أموال)، والمنحاز إلى التوسع المفرط في قطاع الأصول (العقار وأسواق المال) على حساب قطاع التصدير.

3. هل يُضادّ التنويع طبيعة الدولة الريعية؟

ذكرنا أنّ وجود عوامل مباشرة للإخفاق في تنويع الاقتصادات. ومن ناحية نظرية، يمكن القول إنّ التنويع ضدّ طبيعة الدول الريعية بافتراض أن تكون غير ديمقراطية؛ وسبب ذلك أنّه يسلب الدولة الريعية أهمّ مقومات بقائها واستمرارها؛ أي آلية توزيع الربح. فالربح يركّز الدخل في يد النخبة السياسية، ومن ثمة يركّز الثروة والقوة والتوزيع، ويجعل التوزيع نفسه أداةً سياسيةً لتعزيز الأوضاع القائمة وتعظيم فرص البقاء في السُلطة³¹.

³⁰ انظر على سبيل المثال: إستراتيجية التنمية في قطر (2011)، وانظر أيضاً:

S. Hertog, "The Private Sector and Reform in the Gulf Cooperation Council," Governance and Globalization in the Gulf States, Kuwait (July 2013), at:

<http://www.lse.ac.uk/middleEastCentre/kuwait/documents/the-private-sector-and-reform-in-the-gcc.pdf>;

Tim Callen Et al. "Economic Diversification in the GCC: Past, Present, and Future," IMF, 2014, at: 12/ 23/

<http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.aspx?sk=42531>

³¹ انظر:

Khalid R. Alkhater, "State and Development: Production or Predation," in "The Rentier Predatory State Hypothesis: An Empirical Explanation of the Resource Curse," Unpublished Ph.D. Dissertation, University of California, Irvine - California, 2009.

أما التتويج، فمن المفترض أن يحدّ التركيز في النشاط الاقتصادية والدخل، وهذا يتطلب مشاركة شريحة أكبر من المجتمع في العمل والإنتاج، وهو يعني نموًا ذاتيًا مستقلاً عن الربح، وعن آلية توزيعه من خلال السلطة التي تعتمد على الاستقطاع وعلى هذا التوزيع. وفي المقابل، من المفترض أن يؤدي التتويج إلى آلية تعتمد على العمل والاكتماب من تنوع الأنشطة الإنتاجية؛ كالتصنيع، والخدمات، والزراعة، وغير ذلك من الحرف. وهذا الأمر ربما يؤدي، مع مرور الوقت، إلى تكوّن مجموعات ضغط تدافع عن مصالحها في أسواق العمل والحرف المختلفة وقطاع الأعمال، وإلى تطورات ومطالب سياسية، وهو ما جرى تاريخيًا، على الأقل، في أوروبا³².

نحن إذن إزاء نموذجين، نموذج قائم على الاستخراج والاستقطاع وإعادة التوزيع، مقابل نموذج يعتمد على العمل والاكتماب. فالإشكالية الموروثة في نماذج نمو الاقتصادات الربعية هي أنّ قلةً تشارك في الإنتاج، وقلةً تقتسم الربح أيضًا. وفي ظلّ غياب التصنيع والتتويج، أصبح الأمر يعتمد بالدرجة الأولى على طريقة توزيع الربح من خلال الدولة المرتبطة بالنظام السياسي والعقد الاجتماعي فيها. فالنمو في الاقتصادات الربعية

وقد توصلنا إلى نتيجة مفادها أنّ لعنة الموارد المذكورة في الأدبيات الاقتصادية (وهي عدم نمو اقتصادات الموارد الطبيعية في المدى البعيد)، هي بسبب تفاعل بين النظام السياسي وكثافة الموارد الطبيعية، واللجنة في هذا السياق مرتبطة إيجابيًا بدرجة القهر السياسي Political repression، كما بيّنا أنّ سبب ذلك يُعزى إلى تضارب في المصالح بين الحاكم والمحكوم في الأنظمة الأوتوقراطية التوريثية، وهذا التضارب في المصالح غير موجود في الديمقراطيات الناضجة؛ كالنرويج التي تقدّم مثالاً دالاً على نعمة الموارد بدلاً من لعنتها.

³² انظر المرجع نفسه من أجل مراجعة تاريخية لهذا الموضوع؛ وانظر أيضًا:

D. Acemoglu & J. Robinson, *Economic Origin of Dictatorship and Democracy* (Cambridge: Cambridge University Press, 2006);

Cambridge: (D. North & R. Thomas, *The Rise of the Western World: A New Economic History* Cambridge University Press, 1973);

R. Auty & A. Gelb, "Political Economy of the Resource - Abundant States," in M. Richard. Auty (ed.) *Resource Abundance and Economic Development* (Oxford: Oxford University Press, 2001).

يعتمد على استخراج الموارد الطبيعية وبيعها في الخارج، وهذا يجري بأقلّ معالجة إنتاجية ممكنة. وعملية استخراج الموارد الطبيعية هي قليلة من جهة استخدام العمالة، ولكنها كثيفة من جهة استخدام رأس المال والتكنولوجيا. وبما أنّ التكنولوجيا مستوردة وليست مُوطَّنة، فإنّ قنوات الإنتاج من هذا القطاع وإليه، مع بقية الاقتصاد، تبقى ضعيفة، ويبقى هذا القطاع شبه مستقلّ عن بقية الاقتصاد، ولا يتأثر كثيراً بمستوى التنمية فيه.

4. شروط عملية تنويع ناجحة

د. إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي (سياسات جانب الطلب)

لتحقيق عملية تنويع ناجحة، لا بدّ من إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي، وبخاصة إطار تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي المرتكز على الربط بالدولار. ويتمثّل هذا الإطار بمجموعة السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسة الثلاث المستخدمة لإدارة الطلب الكلي؛ وهي السياسة المالية، والسياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف، ومراجعة نظام الربط الجامد لعملات دول المجلس بالدولار الأميركي من منظور المكسب مقابل التكلفة. فعند ربط العملة يجري استبعاد سياستين من هذا الإطار، هما السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، ولا يمكن استخدامهما أدوات لإدارة الاقتصاد الكلي وتعزيز الاستقرار فيه. فسعر الصرف يثبت عند قيمة معينة وتسخر السياسة النقدية لتحقيق ذلك الهدف ولا يمكن استخدام أيّ منهما لأيّ غرض آخر.

بهذه الطريقة يصبح عندنا إطار إدارة اقتصاد كلي بسياسة واحدة فقط هي السياسة المالية. وفي سائر دول مجلس التعاون يستخدم شقّ واحد فقط من هذه السياسة وهو سياسة الإنفاق الحكومي ولا تستخدم السياسة الضريبية. وفي هذه الحالة يصبح عندنا إطار إدارة اقتصاد كلي بشقّ سياسة الإنفاق الحكومي فقط. في حين أنّ المطلوب هو تصميم مزيج مرن *Appropriate policy - mix* من هذه السياسات الاقتصادية الكلية الثلاث، المالية والنقدية، وسعر الصرف، لإدارة الدورة الاقتصادية بكفاءة، يتفاعل مع كلّ دورة بحسب أوضاعها بالزيادة أو النقصان في كلّ سياسة، بناءً على المعطيات والمتغيرات الاقتصادية على أرض الواقع.

وبالنسبة إلى دول المجلس، فإنه لا وجود لهذا المزيج من السياسات، وإنما الأمر نصف سياسة تدار بها الدورة الاقتصادية منذ ما يقارب نصف قرنٍ حتى الآن.

كما ذكرنا سابقاً كان هذا الإطار البسيط، الأحادي السياسة (السياسة المالية)، والأحادي الأداة (الإنفاق الحكومي)، ملائماً لبدايات مراحل التنمية في دول مجلس التعاون عندما كانت الاقتصادات بسيطةً وغير متطورة، وكان ثمة توافق في الدورات الاقتصادية مع الولايات المتحدة التي هي دولة عملة الربط، وكانت العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار الأمريكي مستقرةً، ولكن هذه الأوضاع تغيرت مع بدايات العقد الماضي. لذلك ينبغي أن يتركز الهدف العام والأساسي في تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي وتصميم المزيج الأمثل من السياسات الاقتصادية الكلية الثلاث (المالية والنقدية وسعر الصرف)، بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي في المدى القريب إلى المتوسط؛ أي ضبط معدلات التضخم وتعزيز الاستقرار النقدي والمالي (هذا الأمر مهمٌ لتهيئة البيئة المواتية لجذب الاستثمارات البعيدة المدى ذات القيم المضافة العالية الإنتاج وتوطينها، ورفع الكفاءة الإنتاجية، إضافةً إلى مكافحة الآثار السلبية للتضخم في الاقتصاد والمجتمع) من جهة، ودعم التنافسية مع التقدم في عملية التنويع في المدى البعيد من جهة أخرى.

على سبيل المثال، أيّ فائدة لاستثمار يبدأ بتكلفة 5 مليارات وينتهي بـ 15 مليار بسبب ارتفاع معدلات التضخم الذي هو في جزء كبير منه، نتيجة الإصرار على استيراد سياسة نقدية توسعية من الولايات المتحدة الأمريكية، في ذروة دورة الرواج وارتفاع معدلات التضخم، نتيجة الربط بالدولار الأمريكي. إن تلك السياسة النقدية مصممة لاقتصاد مختلف يمرّ بأوضاع اقتصادية مختلفة ودورة اقتصادية مختلفة عن دول مجلس التعاون، ومن ثمة ليس بالضرورة أن تكون ملائمةً دائماً لأوضاع دول المجلس. فهذه الدول لا تدير اقتصاداتها بأقلّ تكلفة، ولا بأكثر الطرائق كفاءةً، وهذا هو لبّ الإدارة الاقتصادية الناجحة.

والإصلاح المطلوب يجب أن يحرر السياسة النقدية من القيد المفروض عليها (من خلال نظام سعر الصرف الثابت)، على نحوٍ يمكنها من قيامها بالدور المنوط بها بوصفها سياسةً اقتصاديةً كليّةً توجّه نحو خدمة أهداف الاقتصاد الوطني الكلية، وإدارة الدورة الاقتصادية على وجه الخصوص. فالسياسة النقدية هي سياسة اقتصادية كليّة ينبغي أن يكون هدفها العام والأساسي إدارة الدورة الاقتصادية لتعزيز الاستقرار في الاقتصاد

الكلّي، وليس إدارة رؤوس الأموال أو الاستثمارات، ولذلك يجب أن توجه نحو خدمة أهداف الاقتصاد الكلّي المُعبّر عنه بالمستهلك ونحو رفاهيته؛ فهو أكبر شريحة في المجتمع، وينبغي ألا تُوجّه نحو خدمة قطاع بعينه، أو فئة في حدّ ذاتها، أو شريحة معينة من المجتمع (كالمضاربين في أسواق الأصول أو العملات على سبيل المثال)³³. وينبغي في الإصلاح المطلوب أيضاً أن يرفع القيد المفروض على سعر الصرف؛ فيمكن من استخدامه أداة لإدارة الاقتصاد الكلّي.

في إيجاز، إنّ أحد الخيارات المبدئية الملائمة هو اعتماد نظام سعر صرف يرتبط بسلة تحتوي مؤشراً لسعر النفط، إضافةً إلى عملات شركاء دول مجلس التعاون التجاريين والماليين الرئيسيين. ولهذا الخيار مزايا عديدة مقارنةً بنظام الربط الجامد الحالي بعملة واحدة فقط هي الدولار الأميركي. وأحد الأدلة على ذلك يتأتى من واقع انخفاض أسعار النفط الحالي. وفي حال تصميم نظام سعر الصرف بمرونة كافية، فإنه سيُشكّل عازلاً فعّالاً لامتصاص الصدمات الخارجية الناتجة من خلال قناتي سعر الفائدة، وسعر الصرف، سواء كانت القناة ناتجةً من تقلبات أسعار الطاقة أو من تقلبات سعر صرف الدولار الأميركي نفسه. فانخفاض أسعار النفط الحالي، على سبيل المثال، سوف يؤدي إلى خفض قيمة العملة المحلية أمام الدولار الأميركي، وهذا يعني ارتفاعاً نسبياً في مداخل النفط المحصّلة بالدولار الأميركي، مُعبّراً عنها بالعملة المحلية، وهو ما يتيح حيزاً أكبر للإنفاق الحكومي ويدعم النمو الاقتصادي، ويقلّص حدّة الآثار السلبية لانخفاض مداخل النفط. والعكس صحيح أيضاً، ففي حال ارتفاع أسعار النفط ومداخيله، سترتفع قيمة العملة المحلية مقابل الدولار الأميركي، فيساهم ذلك في تهدئة التوقعات التضخمية وخفض معدلات التضخم، وتعزيز الاستقرار المالي وهذا هو المطلوب في هذه الحال.

إنّ هذا الإصلاح هو الأسرع والأسهل مقارنةً بسائر أنواع الإصلاحات الأخرى المطلوبة لتنويع الاقتصادات.

³³ هذه الأمثلة مبنية على تصريحات بعض المحافظين ومواقف لهم، مفادها أنّ الابتعاد عن السياسة النقدية الأميركية واتباع سياسة سعر صرف أكثر مرونة سيؤدي إلى مخاطر بالنسبة إلى المضاربين في أسواق العملات وأسواق الاستثمارات الأخرى، وهذه الادعاءات غير موفقة ولا أساس لها من الصحة، ولكن لا يتسع المجال لتفنيدها الآن، وهذا ليس موضوع الورقة. ولكن باختصار شديد، هل يجب أن تُسخّر السياسة النقدية لخدمة المضاربين؟ وهل هذا هو هدفها؟

هـ. تنويع القاعدة الإنتاجية

بالتوازي مع إصلاح الإطار العام لتعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي، لا بدّ من إصلاحات في جانب العرض أيضاً، ولا بدّ من تنويع القاعدة الإنتاجية بعيداً من القطاع الهيدروكربوني والصناعات المصاحبة له، وتنويع مصادر الدخل بعيداً من ريع القطاع الهيدروكربوني، وتنويع هياكل الإنتاج تحدّ بعيد المدى يتطلب، في إيجاز: تنمية تراكم رأس المال البشري، وإصلاح القطاع العام، وإصلاح القطاع الخاص والحدّ من تركّز الأسواق والثروة فيه، وبناء قاعدة صناعية تدعم عملية التنويع.

1) تنمية تراكم رأس المال البشري

إنّ تراكم رأس المال البشري Development of Human Capital Stock Accumulation هو العنصر الأهمّ والتحدي الأكبر في عملية التنمية وتنويع الاقتصادات؛ لأنّ التنمية وحدها لا تكفي. ففي كثير من دول العالم الثالث لا يوجد نقص من الجامعات، ولا من خريجي الجامعات، ولا من المرافق التعليمية والمختبرات، ونحو ذلك، وفي المقابل يوجد قدر مقبول نسبياً من تنمية رأس المال البشري، ولكنه لا يصل إلى الحد الأدنى أو التراكم المطلوب لتكوين قاعدة تنطلق منها عملية تنويع ناجحة؛ أي إنّّه لا يصل إلى الكتلة الحرجة من تركيب رأس المال البشري التي تضع الاقتصاد على المسار المرتفع للتنمية الذاتية. وسبب ذلك حدوث انحرافات تعوق تركيب رأس المال البشري، جلّها مرتبط بإضعاف الحافز من وراء الإقبال على جودة التعليم، وطلب المعرفة، واكتساب المهارات وبناء القدرات، إضافةً إلى سبب آخر متمثّل بعدم التمكين الذي تُجمّله في:

- تقلّص الفرص في الاقتصاد، وضعف دور القطاع الخاص في التنمية، وفي توظيف المواطنين بوجه عام.

- تضخّم القطاع العام وترهّله وكثرة البطالة المقنّعة فيه، وطلب الربح والتنازع فيه، وتنازع مجموعات المصالح، والفساد، والمحسوبيات والولاءات وسوء الإدارة، وضعف الحوكمة والرقابة وغير ذلك من علل الاقتصاد الريعي.

إنّ التركيز على جانب العرض لا يكفي لبناء رأس المال البشري. ففي دول العالم الثالث كثيرًا ما يكون مصدر الانسداد من جانب الطلب. فطلب التعليم وجودته وبناء القدرات ينخفض إن كان العائد المتوقع منهما منخفضًا. لذلك، فإنّ تركيز دول مجلس التعاون، الملاحظ حاليًا من حيث العرض، في عملية تنمية رأس المال البشري مصيره الإخفاق في حال استمرار إهمال جانب الطلب في عملية تركيب رأس المال البشري³⁴. وإن لم يكن الأمر كذلك، فأين يذهب خريجو الجامعات الوطنية والأجنبية المرموقة التي استحضرت إلى دولنا؟ إلى قطاع عام ريعي مترهل كبير العدد، قليل الكفاءة والإنتاجية، قد تعدّى مرحلة التشبّع في بعض الدول، أو إلى قطاع خاص احتكاري موصد في وجه العمالة الوطنية؟

تتمثّل مصادر طلب رأس المال البشري بالقطاع العام والقطاع الخاص. ومن ثمة، فإنّ المطلوب هو إصلاح مصادر جانب الطلب لحفّز تنمية رأس المال البشري وتراكمه، ونعني بذلك إصلاح القطاعين العام والخاص؛ أي إصلاح القطاع العام الكبير العدد والمترهل لرفع كفاءته وإنتاجيته، وإصلاح القطاع الخاص للحدّ من تركّز الأسواق والثروة فيه من أجل خلق قطاع خاص تنافسي متنوع يساهم في تنويع الصادرات، والدخل، والتحول التكنولوجي، وخلق فرص عمل للمواطنين.

³⁴ من أمثلة ذلك: التنافس في بناء الجامعات والمؤسسات التعليمية واستحضارها، واستيراد الأبحاث معها والباحثين والمعلمين والمختبرات، وعقد المؤتمرات التي قد تغلب عليها السمة الاحتفالية ولا تكون فيها مساهمات علمية تُذكر بالنسبة إلى المواطنين. ولكن المعرفة والتكنولوجيا لا تُستوردان، بل تُستبتان وتُتمّيان.

(2) إصلاح القطاع العام

يُشكّل القطاع العام أكبر مصدر لتوافر الوظائف للقوة العاملة الوطنية في دول مجلس التعاون، ويُعدّ توظيف المواطنين في القطاع العام الآلية الأساسية والأعمّ لإعادة توزيع الرّيع في ما بين مواطني هذه الدول. فبموجب العقد الاجتماعي الخليجي تكون الدولة ملزمةً بإيجاد وظائف للمواطنين. غير أنّ القطاع العام وصل إلى مرحلة التشبّع (خصوصاً في الدول الأكثر كثافةً سكانيةً)، وأصبح كبير العدد، وتدنّت كفاءته وإنتاجيته. ولذلك أصبح من المطلوب رفع كفاءته وإنتاجيته، وتعزيز الحوكمة فيه؛ من أجل خلق حافز كافٍ لدى الشباب، وتنمية قدراتهم، والتمكين لهم. وأول شروط إصلاح القطاع العام إنّما يكون بإصلاح رأس المؤسسة، وذلك من خلال توافر النزاهة والكفاءة، والملاءمة والاختصاص، في رئيس المؤسسة، وربط الثواب والحوافز بالإنتاجية. فتحديث إطار الإدارة في القطاع العام يتطلب مزيداً من التوفيق بين القدرات والاختصاص والكفاءة من جهة، ومتطلبات الإدارة في مؤسسات القطاع العام وطبيعة عملها من جهة أخرى. وهذا الأمر نفسه يتطلب دفع الكفاءات الوطنية المتخصصة من خريجي الجامعات في جميع المستويات نحو المواقع القيادية في القطاع العام. فدون ذلك، لا يكون لاستحضار الجامعات والمؤسسات التعليمية الأجنبية المرموقة وإنفاق مليارات الدولارات في هذا الشأن أيّ معنى أو جدوى؛ لأنّ عدم تمكين الكفاءات والشباب المؤهل يرسل إلى الشباب والأجيال الناشئة رسالةً خاطئةً.

في السياق نفسه، ثمة حاجة إلى تطبيق أكبر لمعايير السوق في بيئة العمل، وهذا أمرٌ مهمٌّ في جذب القدرات الوطنية الشابة وتمييزها، وفي تركيم الخبرات الوطنية في المستوى الأعلى، وخلق تدفقات إيجابية بالنسبة إلى سائر الاقتصاد. أمّا إذا كانت قيادة المؤسسة ركيكةً، مرتبكةً، ضعيفةً، غير متمكنة، فإنها تفسد المؤسسة بأكملها، وتعوّق تكوّن رأس المال البشري - وخصوصاً بناء القدرات الوطنية - وتخلق سقفاً Cap محدوداً لتكوّن القيادات والكفاءات الوطنية، فلا يُمكنها تجاوزه؛ لأنها ترى - من منظورها الخاص بها - أنّ الكفاءات الوطنية قد تُشكّل تهديداً لاستمرارها وبقائها في المنصب، وربما كانت لا تتسجم مع طبيعتها وتحقيق أهدافها،

وهو ما يترتب عليه الحؤول دون تكوّن رأس المال البشري وتراكم الخبرات الوطنية، وحزف الجهد والموارد البشرية عن الأنشطة الإنتاجية إلى الأنشطة الاستحواذية وطلب الربح³⁵.

(3) إصلاح تشوهات الأسواق والقطاع الخاص

إذا كانت اقتصادات دول المجلس تعاني التركّز في الموارد الطبيعية وقلة التنويع، فإنّ للقطاع الخاص الخليجي دورًا كبيرًا في ذلك، من جهة أنه مصاب بالتركّز في نشاطه وقلة في التنويع أيضًا. وقد انعكس ذلك بقدر من التركّز والتشوهات على الأسواق، وتكوينات لبنى احتكارية فيها. فبعد عقود من الاستفادة من تصدير النفط، لا يزال نشاط القطاع الخاص يتركز في ثلاثة مجالات رئيسة ذكرناها آنفًا (المقاولات، وتجارة الاستيراد والترويج للمنتج الأجنبي من خلال نظام الوكالة التجارية، والخدمات) وعبر عقود من التوسع غير المنظم واللامحدود) من خلال الأنشطة الاقتصادية، والقطاعات المختلفة، وتجارة الاستيراد والترويج (تكوّن تركّز اقتصادي ورأسمالي يرجع إلى شرائح ضيقة من الأفراد والعائلات في المجتمع، بعضها على ارتباط وثيق بالنخب السياسية، تمكنت من تركيز ثروات ورؤوس أموال طائلة، ومن تكوين شبكات مصالح واسعة ومتداخلة مع النخب السياسية، وأصبحت تُشكّل موانع دخول في عدد كثير من الأنشطة تجاه المستثمرين الجدد، وتغذي تكوينات احتكارية وإمبراطوريات لرجال أعمال يصعب منافستها.

إنّ نموّ القطاع الخاص يعتمد الآن أكثر من أيّ وقت مضى على الدولة، وعلى آلية الإنفاق الحكومي خصوصًا، وما تجود به الحكومات من عقود ومشاريع لقطاع الأعمال. ويبدو أنّ هذه العلاقة الكينونية التطفلية من جهة قطاع الأعمال المعتمدة على الدولة، تزداد قوّة مع الرواج، وخلال فترات الطفرات النفطية.

³⁵ J. Isham Et al. "The Varieties of Resource Experience: Natural Resource Export Structures and The World Bank Economic Review, the Political Economy of Economic Growth," 174; (2005), pp. 141- no. 2 vol. 19,

Et al., "Political Foundations of the Resource Curse," *Journal of Development Economics*, vol. 79, no. 2 (2006), pp. 447 - 468

فجّل طفرات القطاع الخاص الأخيرة كانت بسبب الإنفاق الحكومي في القطاع غير النفطي، والاستهلاك الحكومي النهائي، كما أنّ جزءاً كبيراً جداً من إنفاق القطاع العائلي الاستهلاكي يُموّل من خلال الأجور التي تدفعها الدولة. وفي هذا السياق يقول هرتوغ إنّ الحكومات الخليجية كانت دائماً تتخذ سياسات مُحابية للرأسمالين وطبقة التجار Pro - capitalists، ولم تشهد المنطقة تأميمات كما حدث في الجمهوريات العربية³⁶. ومن الممكن تخصيص النظر في التشوهات المذكورة وما يتعلّق بها من إصلاحات من خلال استحضار النقاط التالية:

- **القطاع الخاص بين الحاضر والماضي:** لقد كان قطاع الأعمال قبل النفط أكثر استقلاليةً وتنظيماً وقوّةً تفاوضيّةً، وأكثر تأثيراً في صنع السياسات المحلية، وفي تقديم خدمات وبنّى تحتية للمجتمع (كالتعليم، والتوظيف، وغير ذلك)، وكان يشكّل أكبر قوّة معارضة، عندما كان الحكام المحليون حينئذ يعتمدون على مساهمات دخول الضرائب من أنشطة الغوص على اللؤلؤ، والتجارة، والزراعة³⁷. غير أنّ هذا الدور التاريخي للتجار قد تلاشى تماماً بعد أن تحوّل رجال الأعمال من دافعي ضرائب إلى ضيوف على الدولة الريعية. فظهور النفط أدّى إلى استغناء الدول عن الضريبة التي كانت تفرضها

³⁶ Hertog, "The Private Sector and Reform..".

³⁷ J. Crystal, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar* (Cambridge: Cambridge University Press, 1995);

Routledge, 2006), pp. :J. Onley & S. Khalaf, *History and Anthropology*, vol. 17, no. 3 (London 189 - 208;

, *The Price of Wealth: Economics and Institutions in the Middle East* Kiren Aziz Chaudhry (Ithaca: Cornell University Press, 1997);

Christopher M. Davidson, *Dubai: The Vulnerability of Success* (New York: Columbia University Press, 2008);

A. Vassiliev, *The History of Saudi Arabia* (New York: New York University Press, 2000);

Hertog, "The Private Sector and Reform..".

على التجار، وأصبح التجار أنفسهم بدلاً من ذلك طالِباً للريع. ويشير هرتوغ في هذا الصدد إلى أن الأنظمة الخليجية قد اشترت نخبة رجال الأعمال³⁸.

- **توظيف المواطنين في القطاع الخاص:** إنَّ عدد الوظائف التي يفي بها القطاع الخاص الخليجي كبير جداً؛ فهو يمثل نحو 80% من القوة العاملة في دول المجلس، ولكنَّ جُلَّ هذه الوظائف (نحو 90%) مستَقَل من خلال عمالة أجنبية متدنية الأجر ومنخفضة الإنتاجية³⁹. فالقطاع الخاص غير ملزم بدفع حدٍّ أدنى يُغطِّي تكاليف المعيشة للمواطنين⁴⁰. ويشير بعض الباحثين إلى أنَّ تركيز القطاع الخاص القريب المدى في استقطاع الريع من خلال العمالة الأجنبية المتدنية المهارة والتكلفة، وفي المقابل تجنب الاستثمار البعيد المدى في تطوير الإنتاجية ومهارة العمالة الوطنية، ساهم في استثناء جزء كبير من العمالة الوطنية من سوق عمل القطاع الخاص⁴¹. فأغلب الوظائف التي جرى إنشاؤها خلال فترات الطفرات ذهبت إلى العمالة الأجنبية، وتوظيف المواطنين في القطاع الخاص لا يكون إلَّا جبراً من خلال الدول. ويقاوم قطاع الأعمال هذه البرامج بشراسة؛ نظراً إلى ارتفاع تكلفة العمالة الوطنية، مقارنةً بالأجنبية وصعوبة التخلص منها. وتشير الباحثة الكواري إلى أنَّ جشع القطاع الخاص في تحقيق أرباح بأقصى سرعة، جعله غير مستعدٍّ لتوظيف المواطنين⁴². وتضيف أنَّ غياب التنافسية

³⁸ Ibid.

³⁹ C. Murphy, "Saudi Arabia's Youth and the Kingdom's Future," Middle East Program, Occasional Paper (2011), at: Series, Woodrow Wilson Center for Scholars

<http://www.wilsoncenter.org/sites/default/files/Saudi%20Arabia%E2%80%99s%20Youth%20and%20the%20Kingdom%E2%80%99s%20Future%20FINAL.pdf>

⁴⁰ Yousif Khalifa Al-Yousif, *The GCC Countries and the Triangle of Autocracy, Oil and Foreign Powers* (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2011).

⁴¹ Zafiris Tzannatos & Tariq Haq & Dorothea Schmidt, "The Labor Market After the Crisis in the Arab States: Trends, Policy Responses and Challenges in the Recovery," Key Lessons from the Crisis and Way 2011./Forward, Geneva 16 - 17/ 2

⁴² D. Al - Khawari, "Mission Impossible? Genuine Economic Development in the Gulf Cooperation Council Countries", Kuwait Programmer on Development, Governance and Globalization in the Gulf States (2013).

في القطاع الخاص هو بسبب توغل العائلات الحاكمة في قطاع الأعمال أو تعاونها مع عائلات أخرى مؤثرة في احتكار الأعمال، وأن غياب التشريعات والقوانين جعل القطاع يركّز في مضاعفة الأرباح بأيّ ثمن، وإن كان ذلك على حساب المجتمع، والتنمية كلّها. ويصف هرتوغ القطاع الخاص الخليجي بالقطط الرأسمالية الخليجية السمينّة التي تتغذى على المال العام ولا تقوم بتوظيف المواطنين ولا تقدّم مقابل ذلك شيئاً للمجتمع⁴³.

غير أنّ هذا النمو الذي يعتمد على كثافة عوامل الإنتاج (من عمالة أجنبية ورأس مال، وغير ذلك من مدخلات طاقة رخيصة)، يجعل عملية التنويع التي يقودها القطاع الخاص محدودة، وهو وضع غير قابل للاستمرار في المدى البعيد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما أنّ عدم توظيف المواطنين في القطاع الخاص وضع غير قابل للاستمرار في المدى البعيد. فإذا كانت أبواب القطاع الخاص مؤصدة في وجه العمالة الوطنية، والقطاع العام وصل إلى مرحلة التشبع، فكيف سيجري استيعاب الأعداد المتزايدة سنوياً من الخريجين الباحثين عن عمل في دول مجلس التعاون؟ وعلى سبيل المثال، يكفي أن نعلم أنّ سوق العمل في المملكة العربية السعودية في حاجة إلى استيعاب نحو 400,000 وظيفة سنوياً⁴⁴، في حين وصل معدل البطالة فيها - بحسب إحصاءات غير رسمية - إلى نحو 30%⁴⁵.

- **قلة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار الوطني:** يشير هرتوغ إلى أنّ 25 من بين أكبر 30 شركة في العالم العربي، من حيث رأس المال، كائنة بدول مجلس التعاون، وأنّ من بين رجال الأعمال العرب يوجد لدى الخليجيين أكبر استثمارات خارجية مقدّرة بمليارات الدولارات، وأنّ القطاع الخاص الخليجي يساهم بجلّ التكوين الرأسمالي الوطني، وأنّ القطاع الخاص الخليجي الريعي يراكم ثرواته وأصوله الخارجية سواء كان ذلك بسبب أعمال إنتاجية أو نتيجة لطلب الريع. غير أنّ رؤوس الأموال

⁴³ Hertog, "The Private Sector and Reform..".

⁴⁴ S. Hertog, "The Costs of Counter-revolution in the GCC," *The Middle East Channel*, 31/ 5/ 2011.

⁴⁵ Murphy.

هذه تبقى محتفظاً بها بعيداً نسبياً من الرقابة والشفافية والحوكمة، وتبقى مغيباً عن استفادة المواطنين منها. فالمواطنون مستثنون من المساهمة في استثمارات القطاع الخاص، ومن تمويلها والاستفادة من عوائدها. والعلاقة بين المجتمع وقطاع الأعمال، من خلال الاستثمار القومي ضعيفة، ومعظم ثراء القطاع الخاص وأصوله تبقى محصورةً فيه، وتمويله أيضاً ذاتي⁴⁶، فنادرًا ما يجرى الطرح للاكتتاب العام، والإدراج في السوق الثانوي قليل ويعاني ضعف الحوكمة، وحتى الشركات المدرجة يتحكم في مجالس إدارتها عدد قليل من العائلات⁴⁷. وبوجه عام، فإن أغلبية المواطنين في دول مجلس التعاون مازالت مساهمتهم غير ذات شأنٍ في نمو القطاع الخاص⁴⁸.

- **نظام الوكالة التجارية:** إنّ نظام الوكالة التجارية في وضعه الحالي الذي يعطي امتيازات احتكاريةً لترويج منتجات أجنبية عبر شرائح واسعة من المنتجات والبضائع (من دون قيود ولا تقنين)، يستدعي المراجعة؛ لأنه يضر بالمستهلك ويساهم في تركيز الثروة في المجتمع، وربما يؤدي إلى مزاحمة قطاع الصناعات الوطنية الوليدة. فعند سنّ قوانين الوكالة قبل عدة عقود، مع بدايات مراحل التنمية وظهور النفط وتجارة الاستيراد، كان الهدف من ذلك هو استفادة المواطنين والتجار المحليين. ولكن الطريقة التي توسعت بها تجارة الاستيراد وتطورت ساهمت في تكوين بنى احتكارية في الاقتصاد تضرّ بالمستهلك، وهو الشريحة الكبرى في المجتمع، إضافةً إلى تركيز الثروة في أيدي فئة قليلة، وتركيز رأس المال في المجتمع على نحو غير عادل وغير متوازن. فعند وضع هذا النظام كانت أسواق الاستيراد بسيطة وفي

⁴⁶ Hertog, "The Private Sector and Reform..".

⁴⁷ انظر: دراسة البنك الدولي (2015)، وهي تشير إلى ضعف استثمارات القطاع الخاص في دول مجلس التعاون، ودراسة الكواري، وهي تشير إلى أنّ دول مجلس التعاون غير جادة في تكوين قطاع خاص كفؤ. وبوجه عام، مازالت أغلبية المواطنين في دول مجلس التعاون من دون مساهمات مهمة في نمو القطاع الخاص، وانظر أيضاً:

Hawkamah/ IOD Mudara, *Power Matters: A Survey of GCC Boards* (Abu Dhabi, 2008)./TNI

⁴⁸ Hertog, "The Private Sector and Reform..".

بداية تشكّلها، ولكن مع تطورها واتساعها مع الزمن، غلب عليها النمو بطريقة رأسيّة عبر الأفراد؛ أي إنّ الوكالات لا تنتشر عبر شريحة أكبر من المجتمع مع تطور الأسواق، ومع ظهور سلع ومنتجات جديدة ودخولها، ولكنها تتركز تقريباً في الفئة المتمكنة نفسها من التجار ورجال الأعمال. وقد أدّى هذا الأمر إلى تركّز في الأسواق، وفي الثروة.

ثمّة، إذن، موانع دخول تشكّلت أمام المستثمرين الجدد، وتكرّس التركيز في الفئة القائمة المتمكنة نفسها، فساهم ذلك في خلق بنية احتكارية وتشوهات في الأسعار، وتركّز في الأسواق عبر الاقتصاد، وتركّز في الثروة ورأس المال عبر المجتمع، وهو أمر لا يدفع نحو التنويع المنشود، بل إنّ خلق مزيداً من الأضرار المرشحة للزيادة، على أنّه ثمّة إمكان لوجود قدرات - صغيرة كانت أو متوسطة - تعمل على إجهاض محاولات بناء قطاع لصناعات وليدة أو تكوّنه، من خلال منافسة غير عادلة؛ بفضل تمكّنها من مراكمة القدرات ورؤوس الأموال الطائلة، من جرّاء طفرات النفط والقوانين الحمائية التي مازالت توافرها لها الدول منذ عقود بعيدة، من دون تحديث أو مراجعة لمدى ملائمتها وصلاحياتها بالنسبة إلى متطلبات هذه المرحلة التي تقتضي تنويع الاقتصادات وحدّ الممارسات الاحتكارية فيها.

وإذا كانت الشركات الأجنبية المصدرة إلينا تضع شروطاً وقيوداً تُشكّل موانع دخول، وتساهم في تركّز الأسواق وتكريس الممارسات الاحتكارية في أسواقنا بهدف مضاعفة أرباحها، فإنها لا تستطيع انتهاج مثل هذه الممارسات في بلدانها بسبب قوانين حماية المستهلك ومكافحة الاحتكار Antitrust laws. فمن المفترض، أيضاً، أن تراجع دول مجلس التعاون نظام الوكالة التجارية الذي مضت عليه عدّة عقود، وإعادة تنظيم تجارة الاستيراد على أسس تحدّ من الممارسات الاحتكارية، وتُعزّز تكافؤ الفرص والتنافسية، وتضمن كفاءة الأسواق، وحقوق المستهلك، وتوزيعاً أكثر عدالة للثروة في المجتمع.

وحرّيّ بنا أن نشير إلى أنّ هذه الدراسة لا تطالب بإلغاء نظام الوكالة، ولكن بإعادة تقنينه وفق أسس تضمن حدّاً من تركّز الأسواق في الاقتصاد، وتركّز الثروة في المجتمع. وعلى سبيل المثال، يمكن فرض نسبة معينة كحدّ أقصى لتركّز نوع معين من البضائع أو الخدمات في مروجّ معين أو بائع واحد، للحدّ من الحصة السوقية أو القوة السوقية التي تعطيها هي نفسها قوّة في تحديد الأسعار. فسنّ قوانين

مكافحة الاحتكار وتركز الأسواق وتطويرها يساهم في مكافحة التضخم وغلاء الأسعار، وفي رفع جودة المنتجات والخدمات، وأمرٌ دافع نحو التنافسية والتنويع. في حين أن الاحتكار يحول دون الابتكار والتطوير، والتنافسية الداخلية والخارجية، ويكرّس الأوضاع القائمة.

- **اعتماد القطاع الخاص على كثافة عوامل الإنتاج:** إضافةً إلى أن القطاع الخاص يراكم ثرواته الخارجية وأصوله، في وقتٍ تستنزف فيه الدولة الريعية باستمرار مواردها الهيدروكربونية الناضبة، فإنّ الاعتماد على رخص عوامل الإنتاج وكثافتها بوصف ذلك ميزةً نسبيةً في نموّ القطاع الخاص بدول مجلس التعاون يأتي بأثر جانبي سلبي؛ متمثّل بعدم إيجاد الحافز الكافي لتحسين الإنتاجية والاستثمار في التكنولوجيا والبحث والتطوير. وهذه هي الصفات المطلوبة لبناء اقتصاد معرفي، كما يتطلع إلى ذلك جميع المنتمين إلى دول مجلس التعاون. ويذكر هرتوغ أنّ معظم النمو في اقتصادات دول مجلس التعاون يُفسّر تاريخياً بزيادة في عوامل الإنتاج؛ كالعمالة، ورأس المال، وليس بالتطور في رأس المال البشري، أو الإنتاجية والتطور التكنولوجي، وأنّ النمو الذي شوهد مؤخراً في مجموع عوامل الإنتاجية بعد عقدين من التراجع، يعود إلى ارتفاع مداخيل النفط، في حين ظلت إنتاجية العمالة متدنية جداً بالمقاييس العالمية⁴⁹.

ويشير كابزويسكي إلى أنّ معدل إنتاجية العمالة قد انخفض في دول مجلس التعاون منذ الثمانينيات بسبب حلول عمالة منخفضة المهارة (من أصول آسيوية عادةً) محلّ عمالة متوسطة المهارة (من أصول عربية عادةً)⁵⁰. ويؤيد هرتوغ هذا الرأي، ويشير إلى أنّ توسّع إنتاج قطاع الأعمال في دول مجلس التعاون كان جُلّه مرتبطاً على الهجرة المفتوحة لعمالة متدنية المهارة، بوصف ذلك عامل إنتاج، عوضاً من زيادة إنتاج العمالة الموجودة كما هي الحال عادةً عند محدودية سوق العمل والقوة العاملة⁵¹. فرأس المال الضخم للقطاع الخاص يذهب أغلبه إلى العقار والأراضي والمضاربة في

⁴⁹ Ibid.

⁵⁰ A. Kapiszewski, "Arabs versus Asian Migrant Workers in the GCC Countries," United Nations Expert Group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region, Beirut 15 - 17/ 5/ 2006.

⁵¹ Hertog, "The Private Sector and Reform..".

أسواق الأسهم، بدلاً من التمكن من التكنولوجيا. وقطاع الأعمال يعتمد على تقنيات إنتاج بسيطة، ولا يساهم في تكوين الاقتصاد المعرفي، والأبحاث والاكتشافات فيه لا تكاد تُذكر، على عكس ما كانت عليه الحال في دول شرق آسيا الصناعية. فدعم دول المجلس للقطاع الخاص لم يكن مشروطاً بالتطوير التكنولوجي أو الاختراق في أسواق التصدير، ودول المجلس - على خلاف دول شرق آسيا - لم تعان ندرة في الموارد تدفعها نحو الاستثمار في التكنولوجيا كما جرى في تجربة دول شرق آسيا الصناعية. كما أنّ الانفصام القائم بين الرأسمالية الخليجية والعمالة الوطنية، لا يتيح إمكاناً لاعتماد نموذج نمو قائم على الاعتماد المتبادل بين طبقات المجتمع، على غرار ما جرى تاريخياً في أوروبا. وهذه العوامل تسهّل الإجماع على اعتماد سياسات داعمة للنمو⁵². وهكذا، فإنّ النموذج الخليجي مرتكز على حضور دائم للدولة بوصفها وسيطاً ومُورِّعاً.

ويمكن تلخيص القطاع الخاص لدول المجلس في النقاط التالية:

- فقدان دوره التنموي الريادي في مرحلة ما قبل النفط عندما كان هذا القطاع يدفع ضريبة.
- أصبح ضيقاً على الدولة الريعية، وعلى ارتباط وثيق بالنخب السياسية ومجموعات المصالح فيها.
- أصبح متطفلاً على الدولة، معتمداً على تدوير الريع.
- استغلال مدخلات الطاقة الرخيصة التي يتنافس فيها مع المواطنين، في حين تستنزف الدولة الريعية مواردها الناضبة في المدى البعيد.
- يعتمد على الإنفاق الحكومي بشقيّه: الاستثماري الذي يُشكّل تعاقدات وأرباحاً للقطاع، والإنفاق في رواتب المواطنين وأجورهم، وهو يُشكّل لاحقاً طلباً استهلاكياً بالنسبة إلى القطاع الخاص، في حين يتخطى الإنفاق الموجه إليه جُلّ المواطنين.
- الانفصال عن المجتمع، فهو لا يساهم في خلق وظائف للمواطنين.

⁵² A. Przewooski, *Capitalism and Social Democracy*, (Cambridge: Cambridge University Press, 1986).

- لا يساهم في توافر فرص استثمارية للمواطنين، في حين أنه يراكم ثرواته ورؤوس أمواله الخارجية والداخلية، ويحتفظ بها بعيداً من مساهمات المواطنين في استثماراتها، وتمويلها، والاستفادة من عوائدها.
- لا يدفع ضريبةً تساهم في مداخل البلاد.
- تغلب عليه السمة الاحتكارية؛ إذ مكنته عقود من التوسع، وتركيم رأس المال، واستغلال القوانين الحمائية، من تشكيل موانع دخول أدت إلى تكوين بنى احتكارية وإمبراطوريات لرجال أعمال، وتركز في الأسواق (عبر الاقتصاد)، وفي الثروة (عبر المجتمع).
- يحصل على عوامل إنتاج رخيصة؛ من رأس مال، وعمالة أجنبية قليلة المهارة يُشكّل دخلها تسرباً لرؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج ويُحدث تحوّراً خطراً في التركيبة السكانية للمجتمع.
- لا يستغل ميزة كثافة عوامل الإنتاج ورخصها في التقدم التكنولوجي، ولا في التطور الصناعي، ولا في بناء اقتصاد معرفي، بل إنه شهد انخفاضاً في إنتاجيته، ثم إن تقنيات الإنتاج المستخدمة فيه متدنية وقليلة القيمة المضافة، ولم تضع الدول شروطاً لدعمها له نحو التكثيف؛ سواء كان ذلك من حيث استخدام التكنولوجيا، أو التنويع، أو إحداث اختراقات في أسواق التصدير (كما جرى في تجربة شرق آسيا مثلاً). وفي الوقت الحالي، وبعد عقود من الاستفادة من تصدير النفط لا يزال نشاط القطاع يتركز في ثلاثة مجالات رئيسة هي المقاولات، والخدمات، وتجارة الاستيراد والترويج للمنتوج الأجنبي من خلال نظام الوكالة التجارية. أمّا إستراتيجيات التنمية في دول مجلس التعاون، فهي تؤكد دور القطاع الخاص في تنويع الاقتصادات، وخلق فرص عمل للمواطنين، وبناء اقتصاد معرفي، أكثر إنتاجية وأقلّ اعتماداً على الربيع، ولكن هذه الادعاءات لا تزال بعيدة من الواقع. لذلك يجب إصلاح القطاع الخاص للحدّ من تركّز الأسواق والثروة فيه، وخلق قطاع خاص تنافسي يساهم في التنويع، والتطور التكنولوجي، وخلق فرص عمل للمواطنين.

4) التصنيع من أجل التنويع

يشير رودريك إلى أنّ النمو المطرد كان مرتبطاً تاريخياً بالتوسع في الأنشطة الصناعية دائماً⁵³. ويلاحظ هذا بوضوح في تجارب الدول النامية في العقود القليلة الماضية أكثر من تجارب الدول الصناعية سابقاً مثل بريطانيا خلال الثورة الصناعية، والولايات المتحدة في محاولات اللحاق بها في أواخر القرن التاسع عشر. ويعزى ذلك إلى عولمة الاقتصاد العالمي والانفتاح عن التجارة العالمية. وفي هذا السياق تأتي ميزة التصنيع الموجهة إلى الصادرات، إذ إنّ طلب السوق العالمية للمنتجات الصناعية غير محدود، في حين أنّ توسّع قطاع السلع غير المتاجر بها دولياً يبقى محدوداً من خلال أوضاع السوق المحلية وشروط التجارة فيها؛ وذلك أنّها قد تتقلب سريعاً ضدّه وتحدّ استثماره ونموّه، فضلاً عن أنّ النمو القائم على صادرات المواد الأولية يبقى محدوداً بالاكتشافات في الدول الأخرى، وعرضةً لتقلبات الأسعار التي تحدّ استمراريته وتقلّص قيمته، كما ذكرنا ذلك من قبل. وفي دول مجلس التعاون، يرتبط هذان الأمران ببعضهما. فتوسّع قطاع السلع غير المتاجر بها دولياً مرتبط بتحسّن شروط التجارة الدولية في سوق صادرات المواد الأولية التي تبقى عرضةً للتقلبات⁵⁴، والانحدار المستمرّ مع الزمن في المدى البعيد⁵⁵. في حين لا يعاني النمو القائم على تصدير المواد المصنعة هذه

⁵³ D. Rodrik, "Industrial Development: Stylized Facts And Policies," U.N.-DESA publication Industrial Development for the 21st Century (August 2006).

⁵⁴ M. Woolcock & L. Pritchett & J. Isham, "Social Foundations of Poor Economic Growth," *Resource Abundance and Economic Development* (Oxford: Oxford University Press,), in M. Richard (ed 2001);

Samuel G. Asfaha, "National Revenue Funds: Their Efficacy for Fiscal Stability and Inter - generational Equity," International institute for Sustainable Development (August 2007), at:

https://www.iisd.org/pdf/2007/trade_price_nat_rev_funds.pdf

⁵⁵ R. Prebisch, *The Economic Development of Latin America and its Principal Problems* (New York: Lake Success, 1950);

H. Singer, "The Distribution of Gains between Investing and Borrowing Countries," *American Economic Review*, vol. 40, no. 2 (1950), pp. 473 - 485

الإشكالية؛ بما أن التصنيع بقي مستجيباً لدينامية الطلب العالمي، بخاصة في الدول المصنعة. وفي ما يلي، نبين أهم فوائد التصنيع؛ ذلك أنه:

- مهم من أجل التنويع، وهو يقلص عيوب النمو الذي يعتمد على تركّز الصادرات في المواد الأولية.
- يساهم في إحلال الواردات وتنويع الصادرات، خصوصاً إذا ما استهدف سوق الصادرات، وهو ما يؤدي إلى خفض فاتورة الاستيراد وخلق مصادر دخل جديدة.
- مليء بالتدفقات والآثار الإيجابية في سائر أنواع الاقتصاد⁵⁶.
- يعطي أمثلة لدخول مستثمرين جدد.
- يُدرّب العمالة والمتخصصين والفنيين والمديرين.
- يمكن من التعلم بالممارسة والتطور التكنولوجي Learning - by - doing.
- يساهم في خلق وظائف وخفض معدلات البطالة.

ويرجع تفضيل التصدير والاستثمار الأجنبي المباشر إلى اعتقاد سائد لدى عدد كثير من الاقتصاديين مفاده ارتباط هذين الأمرين بتولّد التكنولوجيا وتدفّق التعلّم إلى أنشطة أخرى، وهذا الأثر الإيجابي لهما في هذه الأنشطة هو المهم. ولكن الأدلة المتوافرة من تجارب دول نامية كثيرة تشير إلى ضعف مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تولّد التكنولوجيا، وغيرها من التدفقات الإيجابية، بل إنها تشير إلى آثار سلبية⁵⁷.

وفي سياق الكلام على التصنيع، نشير في ما يلي إلى أهمّ المسائل المرتبطة به:

⁵⁶ Rodrik, “Industrial Development..”.

⁵⁷ قد يبدو من المثير للسخرية أن يُدعم المستثمر الأجنبي؛ لأن ذلك يعمل في تحويل الدخل من دافعي الضرائب في الدول الفقيرة إلى جيوب ذوي الأسهم في الدول الغنية، من دون فائدة تعود إلى الدول الفقيرة.

• ماهية السياسة الصناعية وأهدافها: هي كما يعرفها رودريك وعسمان عملية اكتشاف التكلفة أو "اكتشاف النفس"⁵⁸؛ من خلال اعتماد تقنيات إنتاج موجودة في الخارج داخلياً، وبضاعة موجودة في السوق العالمية من الممكن إنتاجها بتكلفة منخفضة محلياً. ولكن تكلفة عملية "الاكتشاف" خاصة، في حين أنّ المكسب منها عامٌ، والسياسة الصناعية الناجحة هي تلك العملية التي تتوصّل فيها الدولة والقطاع الخاص إلى تشخيص مصادر الانسداد في وجه الأنشطة الاقتصادية المستجدة وإيجاد الحلول الملائمة لها⁵⁹. فالسياسة الصناعية هي مشروع تعاون أو شراكة إستراتيجية، بين القطاعين العام والخاص، تهدف إلى اكتشاف فرص العمل وعوائقه، وبناءً على ذلك، تولد مبادرات سياسية. وفي هذا السياق ثمة حاجة إلى السياسة الصناعية بسبب إخفاق في السوق يؤدي إلى إضعاف الحافز لدى المستثمر لإعادة هيكلة الاقتصادات وتنويعها، وذلك بناءً على سببين أساسيين هما: اكتشاف التكلفة والمعلومات المطلوبة لذلك، وتنسيق أنشطة الاستثمارات ذات الاقتصاديات العالية القيمة⁶⁰. أمّا أهم أهداف السياسة الصناعية، فهي تتمثل بتنويع الاقتصاد، وخلق مجالات جديدة من الميزات النسبية؛ لذلك ينبغي أن يُركّز الحافز على الأنشطة الجديدة في الاقتصاد المحلي. والمقصود بذلك، في هذا السياق، منتج جديد، أو تقنيات جديدة لإنتاج بضاعة موجودة بتكلفة أقل أو جودة أعلى.

إنّ عائق الابتكار في دول المجلس ليس من جانب العرض، بل هو متعلّق بجانب الطلب⁶¹. وهذه هي الإشكالية نفسها التي واجهت هذه الدول سابقاً في بناء رأس المال البشري. فعائق التصنيع لا يرجع إلى نقص من العلماء، والمختبرات، والجامعات، أو حقوق الملكية الفكرية، في الاقتصادات

⁵⁸ Ricardo Hausmann & Dani Rodrik, "Economic Development as Self - Discovery," *Journal of Development Economics*, vol. 72 (2003).

⁵⁹ D. Rodrik, "Industrial Policy for the Twenty First Century," UNIDO, John F. Kennedy School of Government, Cambridge (September 2004).

⁶⁰ Ibid.

⁶¹ Ibid; Lant Pritchett, "Does Learning to Add Up Add Up? The Return to Schooling in Aggregate Data," Bureau for Research in Economic Analysis of Development, Cambridge (2004).

النامية، بل يرجع إلى ضعف الطلب من جهة أرباب الأعمال؛ لأنهم ينظرون إلى الأنشطة الجديدة على أنها منخفضة الربحية، خصوصًا إذا ما قورنت بالأرباح في قطاع السلع غير المتاجر بها دوليًا؛ مثل العقار، وأسواق الأسهم والمال، وتجارة الاستيراد، والترويج للمنتوج الأجنبي من خلال نظام الوكالة التجارية، وهي أنشطة تزداد ربحيتها ازديادًا كبيرًا مع الطفرات النفطية في دول مجلس التعاون، وتؤدي إلى جذب عوامل الإنتاج من رؤوس أموال وعمالة إلى قطاع السلع غير المتاجر بها دوليًا، ومزاحمة قطاع التصنيع والسلع المتاجر بها دوليًا، وقد أصبحت الطفرات النفطية تركز هذه الظاهرة. وهكذا، ينبغي تصميم برنامج حوافز للتغلب على حالات عدم اليقين تجاه المنتجات الجديدة لدعم تكلفة اكتشاف التكلفة؛ كاستثمار مقدّم، أو تكنولوجيا مستوردة مُعدّة للتعامل في الأوضاع المحلية.

• إستراتيجية دعم التصنيع بحسب رودريك واقتصاديين آخرين⁶²، وهي تتمثل بما يلي:

— إستراتيجية الجزرة والعصا، ومن أمثلتها تجربة شرق آسيا الناجحة التي يمكن إجمالها في القول: "لا تحصل على الدعم إلّا في حال بقاء أدائك إيجابيًا في الأسواق العالمية". والجزرة هي العائد للمستثمر (الأول)، مقابل عملية اكتشاف التكلفة التي تكون من خلال حماية تجارية من المنافسة الأجنبية، وتقديم رأس مال لبدء الاستثمار. ويشير هرتوغ إلى أنّ الدعم والإقراض غير المشروطين في دول مجلس التعاون، كوّنًا صناعات كبيرةً عديدةً في فترة وجيزة، ولكن من دون شروط؛ نحو التنويع، والتطوير التكنولوجي، وتوظيف المواطنين⁶³. فنحن نستورد المصانع ونستورد معها الفنيين والمهندسين والإداريين وقطع الغيار، ثمّ نقول إنه يوجد عندنا تصنيع. فكيف تنتقل التكنولوجيا إلينا؟ إنّ التكنولوجيا كالشجرة، تُسْتَنْبَت في بيئتها ولا تُسْتورد. لذا، يجب تمكين أبناء الوطن من التعلم بالممارسة. ونؤكد، في هذا السياق، أنّ اشتراط الدعم بتحقيق اختراقات في أسواق التصدير أفضل من الدعم السخي.

⁶² Rodrik, "Industrial Policy..".

⁶³ Hertog, "The Private Sector and Reform..".

- منع استمرار الإخفاق؛ إذ يشير رودريك إلى أنّ السياسة الصناعية الجيدة هي التي تمنع استمرار الفاشلين. فدور السياسات، إذن، ليس انتقاء الرابحين، بل هو منع استمرار الفاشلين، وهو أمرٌ يقتضي فرزاً سريعاً للبرامج الفاشلة ومنع استنزاف الموارد إلى ما لا نهاية؛ لأنّ السياسة الصناعية تجريبية بطبيعتها⁶⁴. ودعم الصادرات من أمثل الدلالات على دعم الناجحين، بدلاً من الخاسرين؛ أي دعم ذوي القدرة التنافسية في المستوى الخارجي، وهو أيضاً مثال جيد بالنسبة إلى الدعم المرتبط بالأداء. وفي تجربة شرق آسيا الناجحة مثال عمليّ مؤكّد لدعم الصادرات من خلال إستراتيجية الجزرة والعصا.
- التركيز في النشاط بدلاً من القطاعات؛ إذ يؤكّد ذلك رودريغيز كلار، بوصف هذا النوع من التركيز تقنيةً جديدةً، أو تدريباً معيّناً، أو بضاعةً ما، أو خدمةً جديدةً⁶⁵. أمّا الأنشطة الجديدة في الاقتصاد، فهي التي تكون في حاجة إلى دعم وليست تلك الأنشطة الموجودة أصلاً.
- استهداف أنشطة ذات أثر تدفقي للتكنولوجيا والمهارات مقارنةً بأنشطة أخرى رودريك⁶⁶. ومن أمثلة ذلك تجميع أنشطة أخرى، أو توليد المعلومات، أو تدفّق التقنيات. ويشير هرتوغ إلى أنه على الرغم من ارتفاع تكلفة الفرصة الضائعة بالنسبة إلى المجتمع، في ما يتعلّق بالدعم السخيّ والإقراض الرخيص لقطاع الصناعة من الموارد الناضبة وغيرها، فإنّ الصناعة الخاصة بدول المجلس لا تزال تركّز في إنتاج متدنّي التقنيات، قليل القيمة المضافة (إسمنت، وبلاستيك، وزراعة)، وإلى أنّ هذه الدول لم تضع شروطاً لتكثيف استخدام التكنولوجيا والتتويج⁶⁷.

⁶⁴ Rodrik, "Industrial Policy..".

⁶⁵ A. Rodriguez-Clare, "Clusters and Comparative Advantage: Implications for Industrial Policy," Inter-American Development Bank (September 2005), at:

<http://eml.berkeley.edu/~arodeml/Papers/Clusters-Sept-2005.pdf>

⁶⁶ Ibid.

⁶⁷ Hertog, "The Private Sector and Reform..".

– دعم برامج الأبحاث والتطوير واكتساب المهارات والتكنولوجيا من الخارج بدلاً من استيرادها؛ وذلك لأنّ مجال الأبحاث والتطوير في دول مجلس التعاون لا يزال متخلفاً، ولأنه لا يوجد تركّز تكنولوجي في صناعة معينة، ولا تواصل بين قطاع الأعمال والجامعات، علاوةً على أنّ الإنفاق في الأبحاث والتطوير ضعيف. وقد كان النمو السريع في الصين بسبب الإصرار على الحصول على التكنولوجيا من الخارج وتوزيع الصادرات. ويمكن أن نتبيّن من تجارب دول كثيرة ؛ مثل بنغلادش، والهند، وتايوان، وتشيلي، وكوريا الجنوبية، أنّ مفتاح نموّ الصناعات كان هو التقليد؛ وذلك خاصةً من خلال دخول الكفاءات الإدارية والعمالة⁶⁸.

– توافر البنى التحتية والمرافق العامة الملائمة للقطاع المنتج؛ وذلك من قبيل المختبرات العامة، والأبحاث والتطوير، والتدريب المهني والتقني.. إلخ⁶⁹، وتوافر الطاقة، والماء، وشبكات مواصلات واتصالات حديثة ومتطورة، وموانئ جوية وبرية وبحرية، ومدن صناعية ومناطق تجارة حرّة. فكلّها تثبت أنها مهمة لجذب الأعمال⁷⁰، ويمكن أن يُنظر إليها بوصفها محسّنة للقدرات التكنولوجية. ولكن توافر هذه البنى والمرافق العامة بالكفاءة المطلوبة، يتطلب بيئةً مؤسسيةً جيدةً، والتنمية المؤسسية هي في قلب مشروع التنمية بأكمله. ومناطق التصدير، والمناطق الحرّة، والمدن الصناعية عموماً، تقي بميزات نسبية لمن يعمل بداخلها. ومن بينها البنى التحتية والمرافق العامة، والإعفاءات الضريبية وتقليل البيروقراطية الإدارية، ونحو ذلك. ونذكر في هذا الساق تجارب ناجحة لمناطق التصدير والتجارة الحرّة في بعض دول مجلس

⁶⁸ Hausmann & Rodrik; Bailey Klinger & Daniel Lederman “Discovery and Development: An Products,” World Bank (November 2004), at: ‘New’ Empirical Exploration of

<http://elibrary.worldbank.org/doi/abs/10.1596/1813-9450-3450>

⁶⁹ Dorsati Madani, “A Review of the Role and Impact of Export Processing Zones,” World Bank, Development Research Group, Trade, Washington, D.C (1998).

⁷⁰ Rodrik “Industrial Development..”; G. Luciani, *Resource Blessed: Diversification and the Gulf Development Model* (Germany: Gerlach Press, 2012).

التعاون (دبي مثلاً)، ولكن ليس ذلك بالنسبة إلى المناطق الصناعية غير المصاحبة للقطاع النفطي.

— لا بدّ من توافر النزاهة والكفاءة في السُلطة المسؤولة عن رسم السياسة الصناعية وتنفيذها. فمن الشائع الشكوى من قلة الكفاءة والفساد، ولكن دائماً توجد جيوب من الكفاءات ذات القدرة التنافسية.

— مراقبة المؤسسة المسؤولة عن تنفيذ السياسة الصناعية عن قرب. فالاستقلالية لا تعني غياب الرقابة والمساءلة التي ينبغي أن تكون من أعلى المستويات.

— من خصائص السياسة الصناعية الناجحة الشفافية، فيجب أن ينظر إليها المجتمع بوجه عام بوصفها جزءاً من إستراتيجية نموّ موجه نحو إتاحة حيزٍ أوسع من الفرص المتكافئة للجميع، وليس من جهة أنها خطوة لفئة معينة أو للفئة المتنفذة في الاقتصاد.

- **إستراتيجيات دعم التصنيع والاتفاقيات الدولية:** تنامي خلال العقدين الماضيين فرض القيود التي تشكّل عوائق للسياسات الصناعية في الدول النامية، وذلك من خلال الاتفاقيات الدولية الثنائية والمتعدّدة الأطراف. فمنظمة التجارة العالمية الآن تمنع دعم الصادرات، ودعم متطلبات المؤسسات المرتبطة بالتجارة، وفرض حدود كمية على الاستيراد والحقوق الفكرية وحقوق الاختراع القاصرة عن المعايير الدولية، وهذه كلّها كانت جزء من وصفة نجاح كوريا الجنوبية وتايوان في الستينيات والسبعينيات. وإنّ الأكثر ضرراً في شروط منظمة التجارة العالمية هو منع دعم الصادرات، سواء كان ذلك من خلال المناطق الحرّة أو الدعم الماليّ الموجه نحو حفز الصادرات⁷¹، إضافةً إلى القيود في مجال الحقوق الفكرية. فالقدرة على تقليد التقنيات المتطورة في الدول المتقدمة، كانت تاريخياً من أهمّ العوامل لبناء قدرات الدول التي تحاول اللحاق بالدول المتقدمة، ولكنّ الشروط التي تفرضها منظمة التجارة العالمية

Rodrik, “Industrial Policy; J. Stiglitz, *Globalization and its Discontents* (New York: Norton, ⁷¹ 2002).

والاتفاقيات الثنائية تجعل من المستحيل تطبيق إستراتيجيات التقليد والهندسة العكسية⁷²، علاوةً على أنّ بعض الاتفاقيات الدولية الثنائية والمناطقية، خصوصاً مع الولايات المتحدة الأميركية تفرض قيوداً أشدّ من ذلك على الدول النامية في مجالات تنظيم الاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية.

ثمّة أيضاً بعض المعايير المالية الدولية التي قد تضع قيوداً على السياسات الصناعية؛ مثل الشروط Conditionality التي يفرضها صندوق النقد الدولي في نطاق ما يسمّى برامج التصحيح الهيكلي التي تذهب إلى حدود أبعد من السياسات المالية والنقدية لتفرض قيوداً على السياسات الصناعية، علاوةً على إخفاؤها الذريع في المقام الأول في مجالها الأساسي في السياسات المالية والنقدية، وما أنتجته من دمار في مناطق كثيرة من العالم، كأميركا اللاتينية، ودول جنوب الصحراء في الثمانينيات، وخلال أزمة شرق آسيا المالية في أواخر التسعينيات، وفي روسيا، وبلدان أخرى منها مصر، وتونس، واليونان، والقائمة تتّسع لضحايا تلك السياسات التي هي بمنزلة من "يصب الوقود على النار"؛ فهي، إذن، تمثّل لعنةً بالنسبة إلى الشعوب الفقيرة خاصة⁷³.

⁷² R. Nelson, "The Changing Institutional Requirement for Technological and Economic Catch Up," :30/ 10/ 2003, at

http://www.redesist.ie.ufrj.br/globelics/pdfs/GLOBELICS_0091_Richard_Nelson_Riotalk.pdf

⁷³ ثمّة أدبيات كثيرة جدّاً سعت لإيضاح الآثار السلبية والمدمرة للسياسات وفضحها، وهذه السياسات يتبعها صندوق النقد الدولي، خصوصاً في دول العالم الثالث، انظر على سبيل المثال، لا الحصر:

J. Harrigan & C. Wang & H. El-Said, "The Economic and Political Determinants of IMF and World Bank Lending in the Middle East and North Africa," *World Development*, vol. 34, 270; - no. 2 (2005), pp. 247

T. Oatley, J. Yackee "American Interests and the IMF Lending," *International Politics*, vol. 41, no. 3 (2004), pp. 415 – 29;

A. Dreher & N. Jenson, "Independent Actor or Agent? An Empirical Analysis of the Impact of U.S. Interest on International Monetary Fund Conditions," *Journal of Law and Economics*, vol. 50, no. 1 (February 2007), pp. 105 – 124;

لذلك ينبغي عدم التسليم الطوعي باستقلالية السياسات إذا كان ذلك يحول دون قدرات الدول على تصميم سياسات صناعية ذكية لتنمية قطاع الصناعات الوليدة، سواء ما كان منها متعدّد الأطراف، مع المنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية أو صندوق النقد الدولي، أو الاتفاقيات الثنائية مع الولايات المتحدة مثلاً.

- **السياسة الصناعية وإصلاح القطاع الخاص:** في دول مجلس التعاون يمكن اعتماد سياسات صناعية ضمن إطار شامل لإصلاح القطاع الخاص. فالسياسة الصناعية هي في نهاية المطاف سياسة اقتصادية سليمة. ومن متطلبات هذه السياسة الموجهة إلى القطاع الخاص:

– الحدّ من تركّز الأسواق والثروة، وذلك من خلال سنّ قوانين مكافحة الاحتكار وتنفيذها، على أسس تضمن: كفاءة الأسواق، وحقوق المستهلك، وتكافؤ فرص المستثمرين، ودعم التنافسية محلياً وخارجياً، وهذا كلّ يدفع نحو التنويع. في حين أنّ الاحتكار يكرّس التركّز والأوضاع القائمة. فالمطلوب قطاع خاص تنافسي دينامي يساهم في التطور التكنولوجي، وفي تنويع الاقتصاد، وخلق فرص عمل للمواطنين.

S. Edwards, "The International Monetary Fund and the Developing Countries: A Critical Evaluation," Carnegie - Rochester Conference Series on Public Policy, vol. 31, no. 1 (1989), pp. 7 – 68;

R. Stone, "The Political Economy of IMF Lending in Africa," *The American Political Science Review*, vol. 98, no. 4, pp. 577 - 591;

M. Zaki, "IMF-Supported Stabilization Programs and their Critics: Evidence from the Recent Experience of Egypt," *World Development*, vol. 29, no. 11 (2001), pp. 1867 – 1883;

Przewoeski & J. Vreeland, "The Effect of IMF Programs on Economic Growth," *Journal of A. Development Economics*, vol. 62 (2000), pp. 385 – 421;

Dreher & Vaubel; Dreher & Rupprecht; Seddon; Danaher; Stiglitz; Sachs.

- التحول من نموّ يعتمد على كثافة عوامل الإنتاج إلى التركيز في الابتكار والتكنولوجيا وتطويرها، وبناء رأس المال البشري. فتوظيف المواطنين يستدعي ذلك. ويشير هرتوغ إلى أنّ توظيف المواطنين سوف يحدّ من أرباح القطاع الخاص في المدى القريب، ولكنه سوف يقوّيه في المدى البعيد، وإلى أنّه سوف يقوّي قدرته التفاوضية للحفاظ على مصالحه. أمّا في الوقت الراهن، فإنّ القطاع الخاص سيبقى في ظلّ تهديد سياسات توزيع مجتمعية يكون هو أوّل ضحاياها في حالات الأزمات.
- تقييد الدعم الموجه إلى القطاع الخاص عمومًا بوضع برامج لتطوير تقنيات الإنتاج وتحقيق اختراقات في أسواق التصدير، والتنويع، وتوظيف المواطنين.
- إنّ التصنيع مهمّ من أجل التنويع، وفي هذا السياق نذكر إستراتيجيتين لدعم التصنيع والتنويع، هما: سياسة صناعية قوية موجهة نحو صادرات مستجدة، وسياسة سعر صرف داعمة للإنتاج في قطاع السلع المتاجر بها دوليًا في عامة الاقتصاد. فمن دون سعر صرف تنافسيّ ومستقرّ لا يمكن عمليًا تحريك الاستثمارات والكفاءات الإدارية الخلاقة في قطاع السلع المتاجر بها. ولكنّ سياسة سعر الصرف وحدها، من دون سياسة صناعية موجهة نحو الصادرات، لا يمكنها أن تكون أداة للتنويع. ومع التقدم في عملية تنويع الصادرات، ينبغي توخي سياسات سعر صرفية تكون أكثر مرونة؛ لحفّز الصادرات ودعم التنافسية. فالعملة الوطنية الرخيصة بإمكانها مساعدة قطاع الصادرات التقليدي وغير التقليدي، وسرّ نجاح الاقتصادات ذات النمو المرتفع هو المزج بين هاتين السياستين.

خاتمة

بدأنا في هذه الدراسة بتناول أسباب انخفاض أسعار النفط الحالي، وذكرنا عدّة عوامل تضافرت في ذلك، وهي:

- ضعف الطلب، بوجه عامّ، بسبب حالة الركود في الاقتصاد العالمي في أوروبا، وتباطؤه في الصين، إضافةً إلى ارتفاع معايير الكفاءة في الاستهلاك في أميركا وغيرها من الدول المتقدمة.
- زيادة العرض بسبب إنتاج النفط غير التقليدي (النفط الصخري في أميركا، والرملي في كندا)، وتغير في إستراتيجية الأوبك نحو الاحتفاظ بالحصص بدلاً من استهداف الأسعار، علاوةً على معاودة الإنتاج من مناطق كانت مضطربةً سياسياً في الشرق الأوسط.
- مساهمة قناة التوقعات المستقبلية بشأن السياسة النقدية الأميركية وارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي في إضعاف الطلب العالمي بالنسبة إلى مناطق أخرى رئيسة مستهلكة في العالم. وفي ما يتعلّق بالأسعار، فإنّ مستقبلها سيحدّد بعاملين أساسيين يؤثّران في استمرارية العرض، هما:
 - مدى استجابة الأوبك لانخفاض الأسعار في المستقبل المنظور الذي يعتمد على تأثر المنتجين الرئيسيين من داخل الأوبك (المملكة العربية السعودية) وخارجها (روسيا) بانخفاض.
 - مدى استجابة الاستثمارات والإنتاج من النفط الصخري لانخفاض الأسعار الذي تشير التوقعات إلى أنه سوف يتأثر سلبياً. والخلاصة هي أنّ أرضية الأسعار ستكون هي سعر نفط أوبك والسقف سيكون سعر النفط الصخري، من 70 إلى 80 دولاراً، ومن المتوقع أن تستقر الأسعار عند هذا المستوى على الأرجح في في المدى المتوسط حتى عام 2019.

وفي هذا السياق، أنصح دول المجلس بعدم خفض الإنتاج لمحاولة التأثير في الأسعار؛ فلماذا يطلب من منتج عالي الكفاءة الإنتاجية خفض إنتاجه؟ إنّ ارتفاع الأسعار سيؤدّي إلى فقد حصته في السوق لمصلحة منتج آخر أقلّ منه كفاءةً، كما جرى ذلك مع المملكة العربية السعودية في تجربة انخفاض الأسعار خلال

الثمانينيات. فالمنطق يتطلب عكس ذلك من منتج عالي الكفاءة، أي زيادة الإنتاج إن لم يكن الإنتاج بالطاقة القصوى. ودينامية تنافسية الأسعار كفيلة بأن تقود في نهاية المطاف إلى الأسعار التوازنية للسوق في المدى البعيد. ولعلّ انخفاض أسعار النفط يأتي بحسناً لطالما طال انتظارها؛ من قبيل ضبط الإنفاق العام، والحدّ من الإسراف والتبذير، بل الفساد أحياناً، ودفع دول المجلس نحو التنويع بالضرورة، وإجراء الإصلاحات المطلوبة في المجال الاقتصادي، وفي مختلف المجالات الأخرى.

ومن تبعات استمرار انخفاض الأسعار أنه ربما يؤدي إلى تباطؤ نسبي في دول مجلس التعاون مقابل رواج نسبي في الولايات المتحدة، وربما يؤدي ذلك إلى تفارق جديد في الدورات الاقتصادية بينهما. ومع توقعات قرب بدء رفع أسعار الفائدة من الولايات المتحدة الأمريكية (ربما يكون ذلك خلال عام 2015)، فإنّ هذا الأمر سيأتي في وقت غير ملائم لدول مجلس التعاون المقبلة على تباطؤ وهي ليست في حاجة إلى رفع أسعار الفائدة الآن، ولكن البنوك المركزية الخليجية سوف تتبّع خطوات الاحتياطي الفدرالي الأمريكي على أيّ حال وفي كلّ الأوضاع، كما عمدت إلى ذلك تاريخياً سواء كان ذلك ملائماً أو غير ملائم لأوضاع اقتصاداتها المحلية. وعند التثبيت الجامد لسعر الصرف أمام الدولار الأمريكي، فإنّ تأثير الصدمات الخارجية يمرر على نحوٍ كامل إلى الاقتصادات المحلية. ففي هذه الحالة إنّ حصل انخفاض في مداخل النفط من الدولار الأمريكي، فإنّه يعني انخفاضاً موازياً في مداخل النفط بالعملة المحلية لدول مجلس التعاون. ولكن إنّ كانت أسعار الصرف مرنة، فإنّ انخفاض قيمة العملة المحلية أو خفضها أمام الدولار الأمريكي (يمكن أن يكون ذلك من خلال الربط بأسعار النفط) يعني ارتفاعاً نسبياً في مداخل النفط بالعملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي؛ أي توافر المزيد من الأموال للإنفاق في الاقتصادات بالعملة المحلية، وهو ما يخفّف حدّة تأثير انخفاض مداخل النفط في الميزانيات، وفي النشاط والنمو الاقتصاديّين بوجه عامّ.

أمّا من حيث التنويع فقد نجحت دول المجلس إلى حدّ معين، مقارنةً بتجارب الانخفاضات سابقاً في أسعار النفط في جانب واحد، وهو بناء صنابير التحوط، ولكنها أخفقت، عموماً، في ما عدا ذلك. فقد أخفقت، عموماً، في الوصول بالاقتصادات إلى الحد الأدنى المطلوب من التنويع وتقليص الاعتماد على النفط ومداخله، والتركّز في الصادرات، والانكشاف عن تقلبات الأسعار.

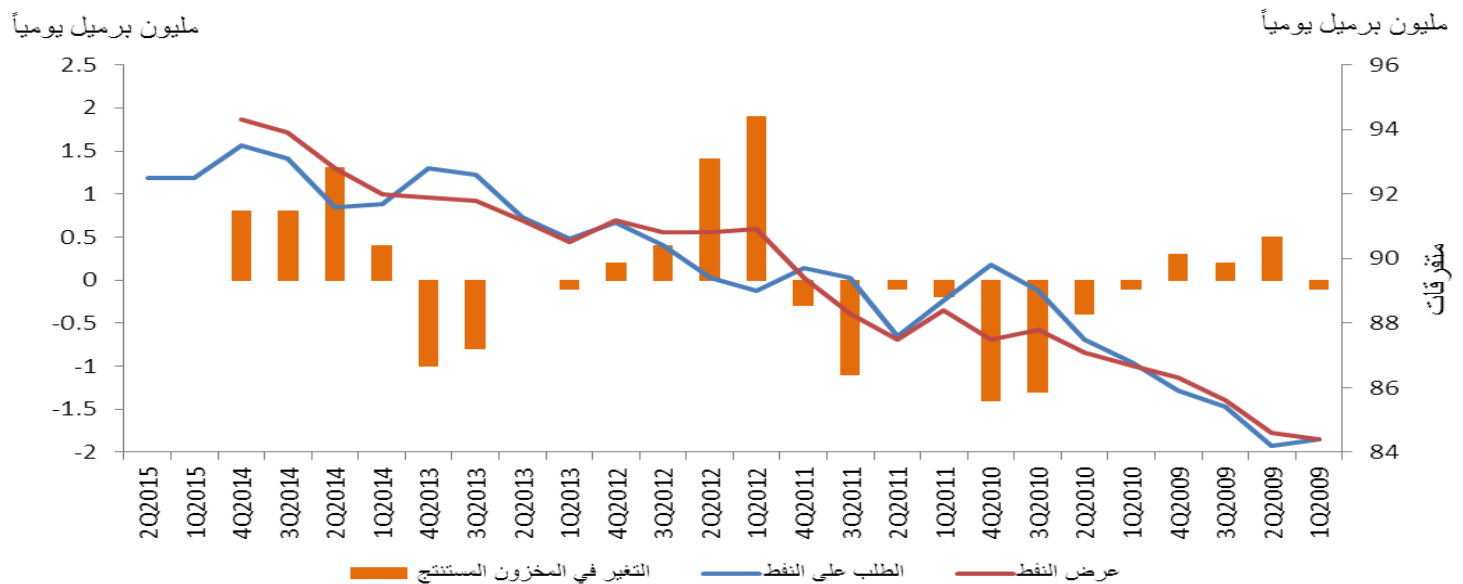
ومن شروط نجاح التنويع إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي، وهو مجموعة السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسة الثلاث المستخدمة لإدارة الطلب الكلي وهي السياسة المالية، والسياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف، ومراجعة نظام الربط الجامد لعملات دول المجلس بالدولار الأمريكي من منظور المكسب مقابل التكلفة. فهذا الإطار جرى اعتماده قبل أربعة عقود من الزمن مع بدايات مراحل التنمية عندما كانت الاقتصادات بسيطة وغير متطورة، وكان ثمة توافق في الدورة الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار الأمريكي مستقرة. لكن هذا الوضع تغير مع بدايات العقد الماضي. وإنّ الإصلاح المطلوب يجب أن يحرر السياسة النقدية من القيد المفروض عليها من خلال نظام سعر الصرف الثابت (على نحوٍ يمكّنها من قيامها بالدور المنوط بها كسياسة اقتصادية كلية توجه نحو خدمة أهداف الاقتصاد الكلي الوطني، وإدارة الدورة الاقتصادية لتعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي، في المدى المتوسط، ودعم التنافسية وتنويع الصادرات في المدى البعيد. ولذلك يجب أن تُوجّه نحو خدمة أهداف الاقتصاد الكلي معبراً عنه بأكبر شريحة في المجتمع؛ وهي المستهلك ورفاهيته، وألا تُوجّه نحو خدمة قطاع بعينه، أو فئة معينة، أو شريحة من المجتمع.

إنّ أحد الخيارات المبدئية، في إيجاز شديد، اعتماد نظام سعر صرف يرتبط بسلة تحتوي على مؤشر لسعر النفط، إضافةً إلى عملات شركاء دول مجلس التعاون التجاريين والماليين الرئيسين. وبالتوازي مع ذلك، ينبغي انتهاز إصلاحات في جانب العرض. فلا بدّ من تنويع القاعدة الإنتاجية بعيداً من القطاع الهيدروكربوني والصناعات المصاحبة له، وتنويع مصادر الدخل بعيداً من ريع القطاع الهيدروكربوني، على أنّ تنويع هياكل الإنتاج تحدّ طويل الأمد يتطلب في إيجاز ما يلي:

- تنمية رأس المال البشري وتراكمه.
 - إصلاح القطاع العام ورفع كفاءته وإنتاجيته.
 - إصلاح القطاع الخاص والحدّ من تركّزات الأسواق والثروة فيه.
 - بناء قاعدة صناعية تدعم عملية التنويع.
- وإنّ تراكم رأس المال البشري هو العنصر الأهمّ والتّحدي الأكبر في عملية التنمية وتنويع الاقتصادات. فالتركيز على جانب العرض لا يكفي لبناء رأس المال البشري. ففي دول العالم الثالث كثيرًا ما يكون مصدر الانسداد في جانب الطلب. فالطلب المتعلّق بالتعليم وجودته، وبناء القدرات واكتساب المهارات، ينخفض إن كان العائد المتوقع منه منخفضًا. فالمطلوب، إذن، هو إصلاح مصادر الطلب المتمثّلة بالقطاعين العام والخاص من أجل حفّز تنمية رأس المال البشري وتراكمه؛ أي إصلاح القطاع العام الكبير الذي وصل إلى مرحلة التشبع لرفع كفاءته وإنتاجيته وخلق حافز كافٍ لدى الأجيال الناشئة من شأنه أن يدفعها إلى تنمية قدراتها، وإصلاح القطاع الخاص للحدّ من تركّز الأسواق والثروة فيه لخلق قطاع خاص تنافسي متنوع يساهم في تنويع الصادرات، والدخول، والتحول التكنولوجي، وخلق فرص عمل للمواطنين.
- يمكن اعتماد سياسة صناعية في دول مجلس التعاون تساهم في التنويع ضمن إطار شامل لإصلاح القطاع الخاص من أجل خلق قطاع خاص تنافسي يساهم هو نفسه في التطور التكنولوجي والتحول من نمو يعتمد على كثافة عوامل الانتاج إلى التركيز في الابتكار والتكنولوجيا وبناء رأس المال البشري وخلق مجالات جديدة من الميزات النسبية في الاقتصادات الخليجية؛ وذلك من خلال وضع برامج تحفيزية مناسبة، وتقييد الدعم الموجه إلى القطاع الخاص ببرامج تُعنى بتطوير تقنيات الإنتاج، وبتحقيق اختراقات في أسواق التصدير، وبقيادة هذا القطاع نفسه، وكلّ ذلك ضمن إستراتيجية أشمل لتصميم سياسة صناعية موجّهة نحو قطاع صادرات مستجدة يدعمها سعر صرف مرّن حافزٍ على الإنتاج في قطاع السلع المتاجر بها دوليًا.

1 تطور أسعار النفط منذ السبعينات، البيانات من الباحث إستناداً إلى Federal Reserve Bank of St. Louis

شكل (2): حساب العرض والطلب حتى الربع الثاني من 2015

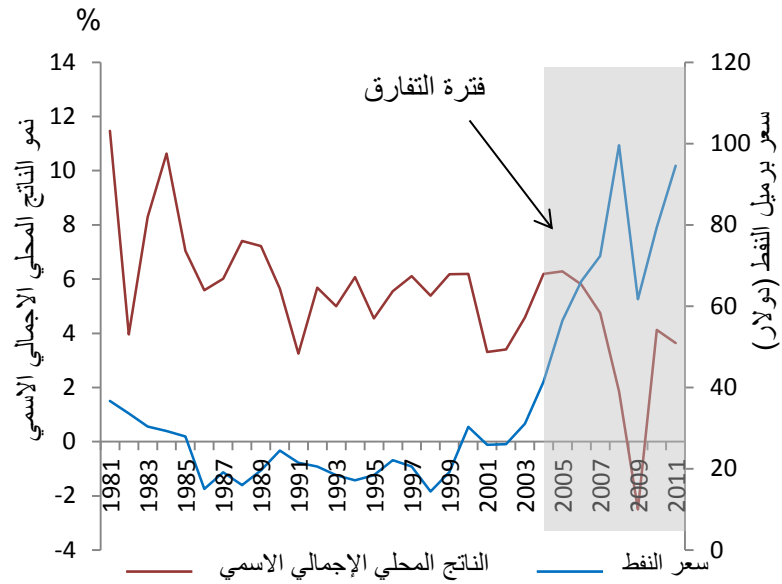


Data Source International Energy Agency (2014)

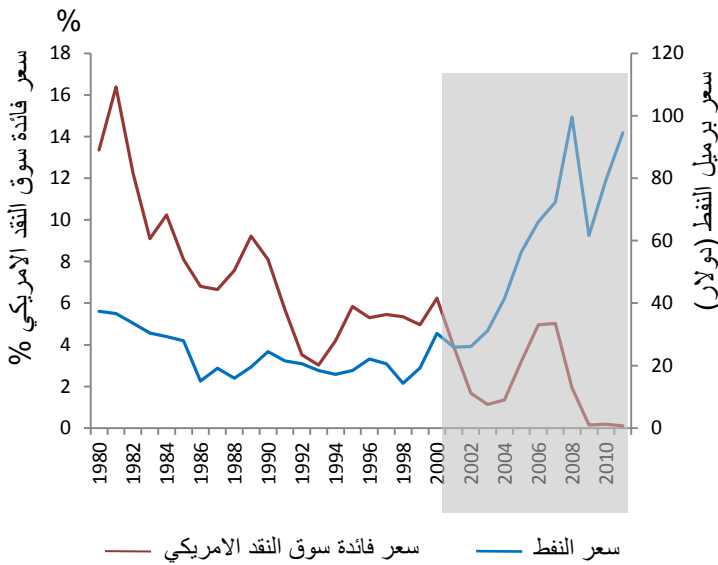
2من إعداد الباحث، إستناداً إلى بيانات الوكالة الدولية للطاقة

تحديات انهيار أسعار النفط والتتبع الاقتصادي في دول مجلس التعاون

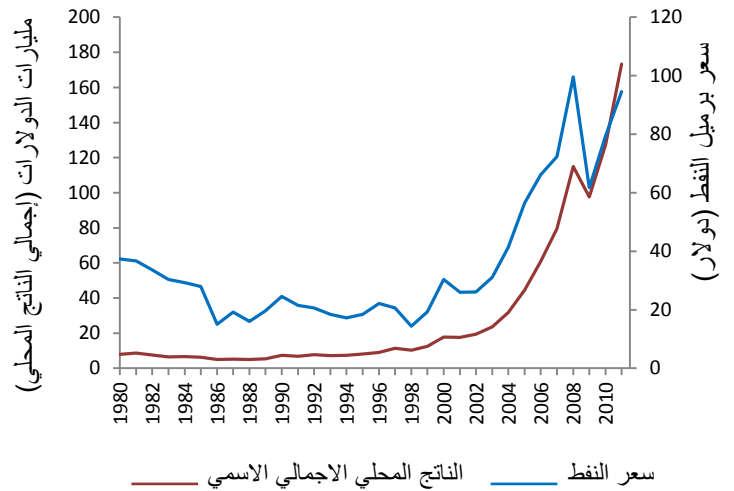
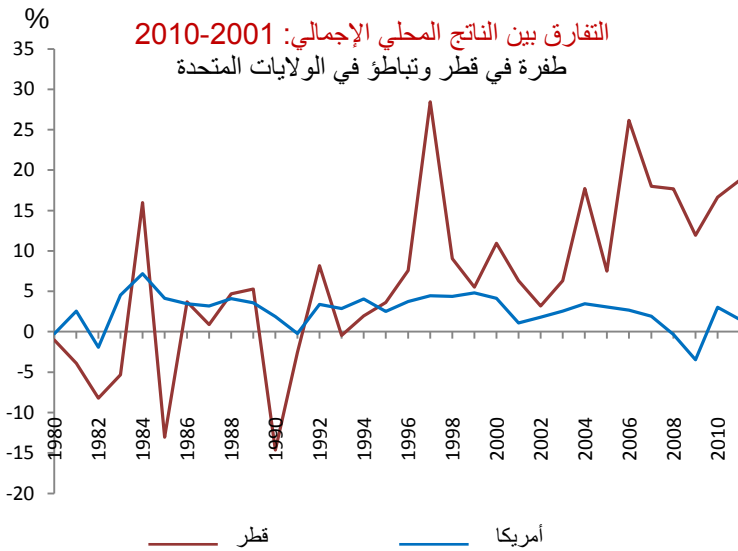
(أ.3): الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي وأسعار النفط

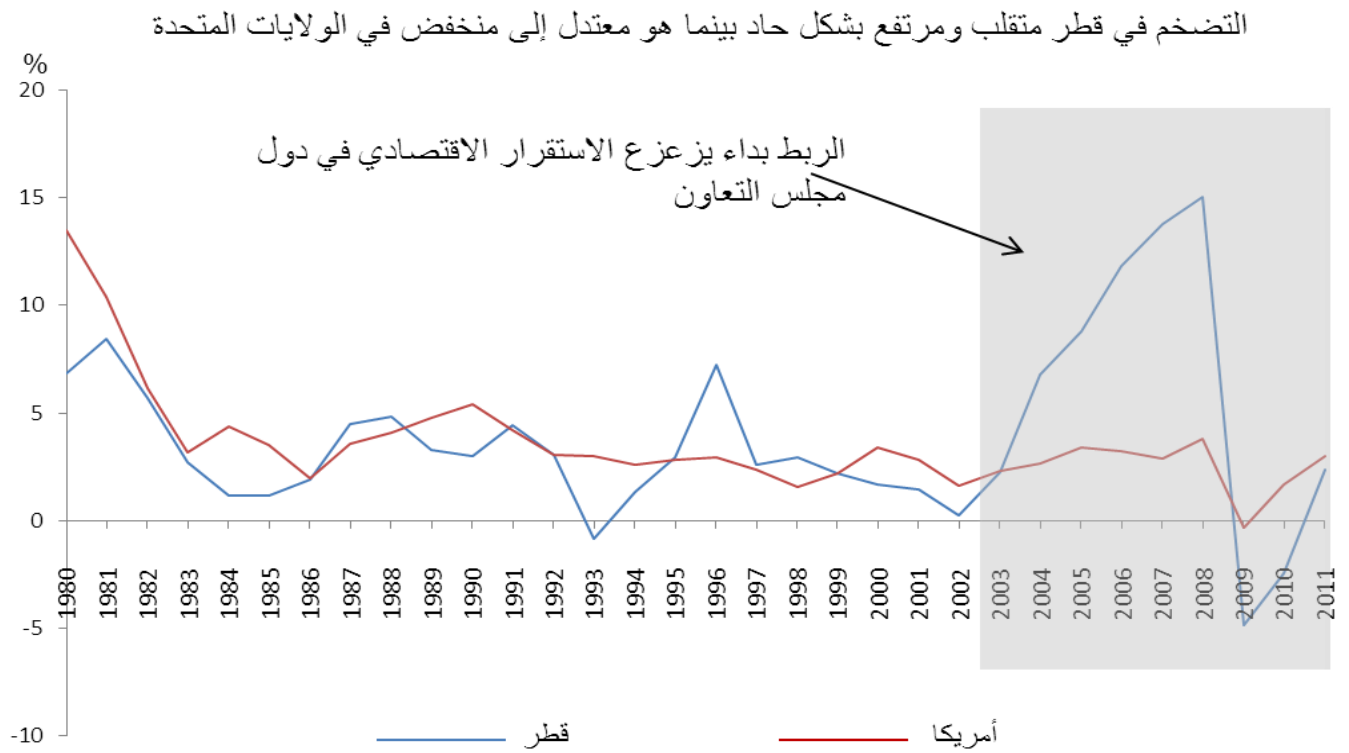


(ب.3): التفارق بين السياسة النقدية في الولايات المتحدة وأسعار النفط من عام 2001



(ت.3): العلاقة لصيقة بين الناتج المحلي الإجمالي في قطر وأسعار النفط





4 المصدر: كما أعلاه

تحديات انهيار أسعار النفط والتتويع الإقتصادي في دول مجلس التعاون

1 جدول مدى انكشاف دول المجلس عن انخفاض أسعار النفط. المصدر: Global Risk Advisors/ Sovereign Wealth Fund Institute

البلدان الأكثر انكشافاً	نسبة القطاع الهيدروكربوني في الناتج	نسبة القطاع الهيدروكربوني في الصادرات	سعر النفط التوازني للميزانية	سنوات احتياطات النفط عند معدلات الإنتاج الحالية	صناديق الثروة السيادية (مليار دولار)
البحرين	26	73	127	11	10.5
عمان	50	66	89	21	19
السعودية	45	86	84	66	762.5
الكويت	63	94	52	91	548
قطر	54	92	59	106	256
الإمارات	39	31	81	81	1,078.5